جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي على المخاطر التشغيلية في المصارف العراقية

(دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية)

بحث مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة شهادة الدبلوم العالي / في العلوم المالية والمصرفية / إدارة مصارف

تقدمت به
الطالبة صبا صبيح جمال

بأشراف
أ.م. د حامد محسن جداح المسعودي

1443 هـ

2022 م

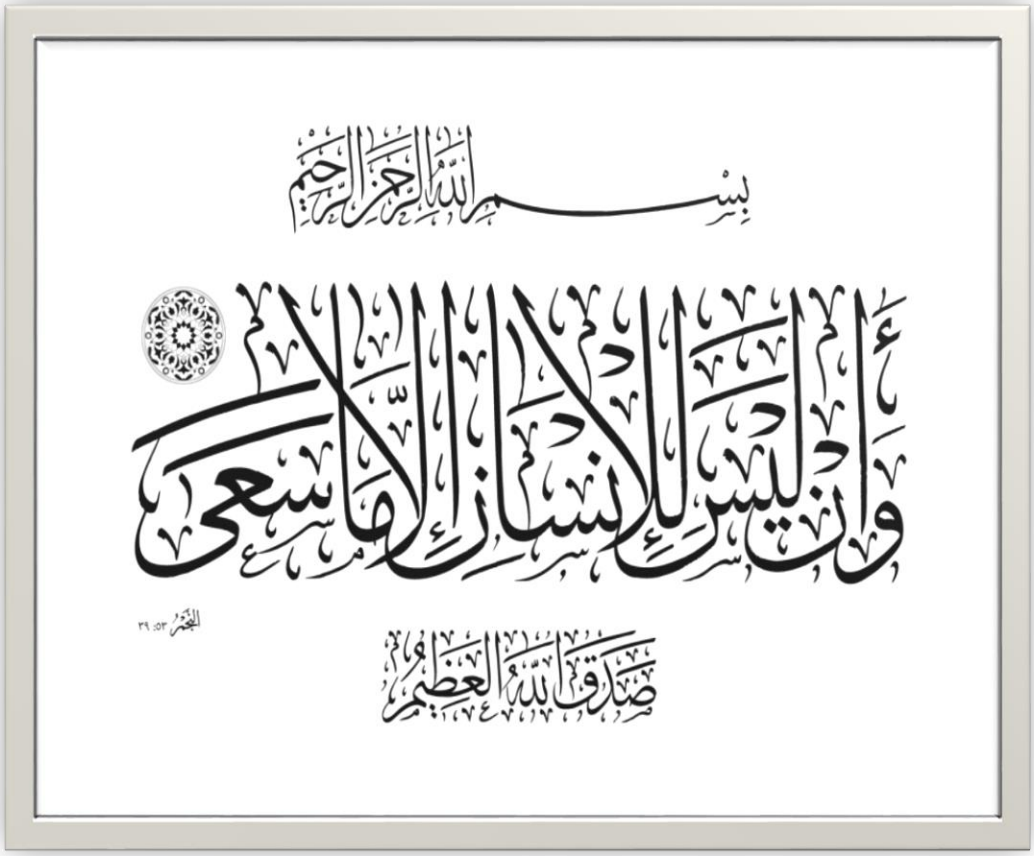
بسم الله الرحمن الرحيم
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
النجم ٥٣: ٣٩
صدق الله العظيم

إقرار المشرف

أشهد إن اعداد البحث الموسومة (**تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي على المخاطر التشغيلية في المصارف العراقية**) والمقدمة من الطالبة "**صبا صبيح جمال محمد** "، قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المصارف

المشرف: أ. م. د. حامد محسن جداح

2022/6/26

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه البحث للمناقشة)

أ. م. د.كمال كاظم الشمري

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

2022 / 6/ 26

إقرار الخبير اللغوي

أشهد إن لغة البحث الموسومة (**تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي على المخاطر التشغيلية في المصارف العراقية**) التي قدمتها طالبة الدبلوم العالي " **صبا صبيح جمال محمد**"، قد جرى تقويمها لغوياً وأصبحت بأسلوب لغوي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية والطباعية.. ولأجله وقعت.

الخبير اللغوي

م.م. علياء نصرت حسن

2022/6/26

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أطلعنا على هذه البحث الموسومة (تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي على المخاطر التشغيلية في المصارف العراقية) والمقدم من الطالبة (صبا صبيح جمال محمد). وقد ناقشنا الطالبة في محتوياته وفيما له علاقة به ووجدنا انه جدير بالقبول لنيل درجة الدبلوم العالي في الادارة المصارف بتقدير ( ).

أ.م .د .جنان مهدي رشيد

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(رئيساً)

/ / 2022

م.د عباس فاضل رسن

جامعة أهل البيت كلية العلوم الاسلامية

(عضواً)

/ / 2022

أ.م.د. حامد محسن جداح

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفا)

/ / 2022

إقرار رئيس لجنة الدراسات

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على الرسالة الموسومة (**تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي على المخاطر التشغيلية في المصارف العراقية**) والمقدمة من الطالبة "**صبا صبيح جمال محمد** "، أرشح هذه البحث للمناقشة.

أ. م. د محمد حسين الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

2022 / /

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ. د علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

2022/6/26

الاهداء

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله، وبعد

الى من شرفني بحمل اسمه، والدي المغفور له رحمة الله عليه..

ومن بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية عالية ورحل قبل أن يرى ثمرة غرسه..

وإلى أمي رحمة الله عليها من كانت دعواتها وكلماتها رفيق الألق والتفوق وإلى عائلتي وكل الأصدقاء والأحبة والمقربين وكل من لم يدخر جهدا في مساعدتي وتقديم الدعم لي

وإلى كل الايادي المخلصة التي مدت لتقدمي العلمي والعملي

أساتذتي الأفاضل

اهديهم هذا البحث المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى أله وصحبه اجمعين

أما بعد:

فأنني أشكر وأحمد الله عز وجل حمدا كثيرا وهو الذي رفع شأن العلم وشرفه بقوله تعالى وفي أول كلماته التي أنزلت في كتابه الكريم:

(اقرأ باسم ربك الذي خلق)، والصلاة والسلام على سيد الانام محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وأتشرف في هذا المقام الكريم أن أقف إجلالا واحتراما لأساتذتي الأفاضل المحترمين واخص بالذكر الأستاذ المساعد الدكتور (حامد محسن جداح المسعودي) أتقدم له بوافر الشكر والعرفان وخالص التقدير لما بذله من جهد عظيم بأشرافه ومتابعته وتوصياته السديدة، فتحية احترام وتقدير لمقامه الكريم.

كما وأشكر كل من ساندني وشجعني ومّد يد العون لي بكلمة أو مقترح أو موقف مشرف وفي الختام اجدد خالص شكري الجزيل واحترامي الى جميع أساتذة الكلية الكرام لكل ما قدموه وبذلوه في رفد المسيرة العلمية.

كما واتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير الى السادة رئيس لجنة المناقشة والأعضاء الافاضل لتفضلهم بقبول مناقشة بحثي المتواضع، وابداء الملاحظات السديدة لهم مني كل الاعتزاز والاحترام

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من بذل جهداً في مراجعة هذا العمل لغويا واحصائيا وعلميا، والى كل السادة المحكمين الكرام لجهودهم في تحكيم استمارة الاستبيان وتقويمها وابداء الرأي والملاحظات القيمة التي اغنت استمارة الاستبيان.

المستخلص:

إن الهدف من البحث الحالي هو دراسة تأثير الرقابة والتدقيق في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية العراقية ، استخدم البحث استمارة الاستبانة كأدارة لقياس اراء عينة البحث ، حيث تم توزيع 30 استمارة استبانة لموظفي قسم الرقابة الداخلية في ثلاث مصارف عاملة في بغداد هي مصرف الرافدين(فرع كرادة مريم)، ومصرف الرشيد (فرع الصالحية، وفرع الكرخ، وفرع وزارة الخارجية)، وبنك التنمية الدولي. حيث تم استرجاع 25 استبانة من الاستبانات الموزعة.

استخدم البحث البرنامج الاحصائي SPSS. وتوصل البحث الى اهم استنتاج هو أن الرقابة والتدقيق الداخلي له دور كبير في درء المخاطر التشغيلية ومجابته ، واهم التوصيات هي ضرورة قيام المصارف التجارية بوضع الإجراءات الرقابية اللازمة للتغلب والسيطرة على الاثار السلبية الناجمة عن المخاطر التشغيلية، وكذلك تقويم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي معا من اجل تحقيق الأهداف المطلوبة عن طريق تنظيم الضوابط العامة للأعمال والأنشطة المصرفية وفعاليتها. كما ويوصي البحث بضرورة قيام المصارف بالاهتمام بكوادر قسم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وتدريب العاملين في هذا القسم لما للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي من دور في الحد من المخاطر التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، المخاطر التشغيلية.

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	العنوان	
2	الآية	
3	الاهداء	i
4	الشكر	ii
5	المستخلص	iii
6	قائمة المحتويات	iv
7	قائمة الجداول	v
8	قائمة الاشكال	v
9	المقدمة	1
10	الفصل الأول / منهجية البحث والدراسات السابقة	11-2
11	المبحث الأول / منهجية البحث	4-2
12	المبحث الثاني / الدراسات السابقة	11-5
11	المبحث الثاني/ بعض الدراسات العربية	8-5
12	المبحث الثاني/ بعض الدراسات الاجنبية	11-9
13	الفصل الثاني / الإطار او الجانب النظري	12
14	المبحث الأول / الرقابة الداخلية	21-12
15	المبحث الأول/ مفهوم التدقيق	25-22
16	المبحث الثاني / المخاطر التشغيلية	31-26
17	الفصل الثالث / الجانب العملي	32
18	المبحث الأول / عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها	40-32
19	المبحث الثاني / تحليل العلاقة بين المتغيرين/ اختبار فرضيات البحث	44-41
20	الفصل الرابع/ الاستنتاجات و التوصيات	46-45
21	المصادر	52-47
22	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المقاييس المستخدمة في البحث مع قيم (Cronbach alpha)	32
2	عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة والنسبة المئوية%	33
3	التوزيع حسب الفئة العمرية	33
4	التوزيع حسب المؤهل العلمي	34
5	التوزيع حسب التخصص العلمي	34
6	التوزيع حسب سنوات الخبرة	35
7	التوزيع حسب المسمى الوظيفي	36
8	الإحصاءات الوصفية لمتغير الرقابة والتدقيق الداخلي	37-38
9	الإحصاءات الوصفية لمتغير المخاطر التشغيلية	40
10	علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة	41
11	علاقة تأثير البيئة الرقابية في المخاطر التشغيلية	53
12	علاقة تأثير الأنشطة الرقابية في المخاطر التشغيلية	54
13	علاقة تأثير الانشطة الرقابية في المخاطر التشغيلية	55
14	علاقة تأثير الرقابية الداخلية والتدقيق الداخلي في المخاطر التشغيلية	56

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	أهداف الرقابة الداخلية	15
(2)	الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية	30

المقدمة:

تعدّ بنية الرقابة والتدقيق الداخلي هي بمثابة خط الدفاع الرئيس للوقاية من الوقوع في المخاطر التشغيلية المختلفة نتيجة تطور الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف التجارية عبر التاريخ سواء على المستوى الفردي ام على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويعدّ نظام الرقابة والتدقيق الداخلي أداة مهمة للإدارة في تنظيم سير سياقات العمل وضمان حسن الأداء ،كما وان هذا النظام يقوم بحماية مصالح المساهمين بشكل خاص ، والأطراف المشاركة والأشخاص المتعاملين ذات الصلة والعلاقة بشكل عام، كما أن التوسع والتشابك في تقديم الخدمات والتطور الكبير في استخدام الوسائل الالكترونية للسيطرة على العمليات المصرفية برزت هنالك مخاطر كبيرة وجمة منها ضعف في الأنظمة الالكترونية وعمليات الاحتيال والقرصنة المصرفية وفي عمليات الاستيراد والتصدير وما رافقها من خسائر فادحة تهدد المصارف التجارية، لهذا فان نظام الرقابة والتدقيق الداخلي يجب ان يتضمن الخطة التنظيمية والطرق والمقاييس المتناسقة كافة والتي تتبناها المنظمة او المصرف والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وضبط الدقة وعنصر الثقة في البيانات المحاسبية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدما ، وتقع مسؤولية هذه البنية على عاتق الإدارة العليا عن طريق تصميمها وتقييمها وتطويرها في تحقيق الأهداف للمنظمة، وعلى الرغم من الميزات التي منحتها نظم المعالجة الالية للبيانات من دقة وسرعة واتساق لمعالجة هذه البيانات وايضا قدرتها العالية على حفظها واسترجاعها عند الحاجة ، إلا أن هذه البيئة الالكترونية والالية تحمل في طياتها الكثير من المخاطر المتعلقة بمخاطر الغش التكنلوجي ، والمخاطر المتعلقة بالبرامج وأجهزة التخزين ونقل البيانات ، الامر الذي يتطلب عدم تجاهلها واخذها بالحسبان عند تصميم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي نظاما فعالا في ظل التشغيل الالكتروني والمعالجة الالية للبيانات للحيلولة دون وقوع هذه المخاطر، وان نظام الرقابة الداخلية الذي يطبق في منظمة او شركة معينة قد لا يمكن ولا يصلح تطبيقه في مؤسسة او منظمة أخرى ، والاستفادة من الميزات التي تمنحها نظم التكنلوجيا الالكترونية لتحقيق اهداف الرقابة والتدقيق الداخلي ، لهذا يعكس نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي طبيعة أوجه النشاطات المختلفة والاعمال لدى المصارف او المنظمة . وقد قسمت الدراسة الى أربعة فصول ، الفصل الأول تضمن منهجية البحث والدراسات السابقة، فيما تناول الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة بمبحثين تضمن الأول الرقابة والتدقيق الداخلي ، اما المبحث الثاني تضمن المخاطر التشغيلية المصرفية، وجاء الفصل الثالث متضمنا الجانب التطبيقي للدراسة متضمنا مبحثين، المبحث الأول اشتمل على التغطية التحليلية للدراسة ، والمبحث الثاني تضمن تحليل العلاقة بين المتغيرين وفرضيات البحث، واختتمت الدراسة بالفصل الرابع والذي اشتمل على جزئين خصص الأول للاستنتاجات، واختتم الأخير في التوصيات.

الفصل الأول

الفصل الأول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

تمهيد/

يتضمن هذا المبحث وصفا للمنهجية المعتمدة عن طريق أهمية البحث ومشكلة البحث وفرضيته المتبناة لحل المشكلة المطروحة والمعروضة والوصول عبرها الى هدف البحث وكيفية جمع البيانات والمعلومات وصولا الى تعين حدود البحث ثم الولوج الى الدراسات السابقة.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولا / مشكلة البحث: Research problem:

لقد تمثلت مشكلة البحث في أن الكثير من المصارف العراقية بدأت تستخدم النظم الالكترونية في إدارة أنشطتها واعمالها بصورة واسعه دون أن يكون لديها أنظمة رقابية داخلية تواكب ذلك التطور الحديث والسريع وتعاصرها ، مما يؤدي الى حدوث ضعف في أدائها ومخرجاتها ، ومدى العلاقة بين استخدام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في ظل النظام الالكتروني للحد من المخاطر ، وبين تنمية المصارف العراقية وتقويم أدائها واضاعة الفرصة للاستفادة من طاقاتها في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي وتحقيق أهدافها في استقلالية الموارد البشرية والتكنلوجية، لذا فان المقصود بالمخاطر المصرفية هي احتمال وقوع والحاق الضرر او الخسائر في المجال المصرفي ومنها الخسائر المادية، واستنادا الى ذلك فقد تمثلت مشكلة البحث في المخاطر التشغيلية والتي ترتبط باستخدام تقنيات الأنظمة مقارنة بالخدمات المصرفية الالكترونية بسبب الاعتماد الكبير على التقنيات في أوجه تقديم تلك الخدمات التي تنتج عن خلل في كفاءة البنية التحتية القائمة . وهناك مجموعة من الاسئلة البحثية الاتية:

1- هل يؤثر استخدام الرقابة والتدقيق الداخلي في الإجراءات التحليلية للمدقق او المراجع؟

2-هل ان المصارف العراقية تتأثر بالمخاطر التشغيلية الناجمة عن ضعف نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي؟

ثانيا / أهمية البحث: :The Research Importance

تستمد أهمية البحث العملية من أهمية الرقابة الداخلية والتدقيق للقطاع المصرفي في الحد من المخاطر التشغيلية المصرفية وطبيعته الخاصة التي يتصف بها هذا النشاط فضلا عن انه يهدف الى تحقيق الربح ، الا أنه يركز على تقديم خدماته الى المجتمع بصورة حضارية تحقق الكفاءة والفاعلية الاقتصادية عبر التشغيل في ظل النظام الالكتروني والحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف بصورة عامة ، وتظهر أهمية البحث العلمية على التوصل الى نتائج يمكن ان تساعد المصارف التجارية على تعزيز الرقابة الداخلية لما لها من دور في الحد من المخاطر التشغيلية.

ثالثا / اهداف البحث: The Research Objectives

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف الاتية:

1- تحديد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف التجارية العراقية، ومساعدة تلك المصارف في التعرف على المخاطر التي تواجههم والوقوف عليها، وكيفية تجنبها قدر الإمكان.

2- ابراز دور الرقابة والتدقيق الداخلي في ظل نظام التشغيل الالكتروني وبيان أهمية هذا الدور في كيفية أدارة المخاطر التشغيلية في ظل نظام التشغيل الالكتروني في المصارف العراقية.

3- التركيز وتسليط الضوء على دور الرقابة والتدقيق الداخلي في ظل نظام المعلومات المصرفي للتعرف على نقاط الضعف والقوة وعلى الانحرافات التي تحدث عن طريق تطبيق الرقابة والتدقيق الداخلي، وبقاءه نظاما كفؤا وفعالا.

رابعا / فرضيات البحث: Research Hypotheses

بالاعتماد على مشكلة البحث يمكن صياغة فرضيات البحث كما يأتي:

الفرضية الرئيسة الأولى :

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقابة والتدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية). ولقد تفرع

عنها ثلاث فرضيات فرعية كما يأتي :

1-لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البيئة الرقابية والمخاطر التشغيلية بأبعادها.

2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الانشطة الرقابية والمخاطر التشغيلية بأبعادها.

3-لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المراقبة والضبط والمخاطر التشغيلية بأبعادها .

الفرضية الرئيسة الثانية :

نصت الفرضية الرئيسة الثانية على انه (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للرقابة والتدقيق الداخلي في المخاطر التشغيلية). ولقد تفرع منها ثلاث فرضيات فرعية كما يأتي :

1-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للبيئة الرقابية في المخاطر التشغيلية.

2-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة للأنشطة الرقابية في المخاطر التشغيلية .

3-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة للمراقبة والضبط في المخاطر التشغيلية.

خامسا / أدوات البحث: Research Instruments

أ – أدوات الجانب النظري: Theoretical Instruments:

تم الاعتماد على اسهامات الكتاب والباحثين والتي تم جمعها من المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب والمجلات والمطاريح والبحوث والدراسات العلمية باللغتين العربية والأجنبية والتي لها صلة لذات العلاقة بموضوع البحث، كما وتم الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنت).

ب – أدوات الجانب العملي: Empirical Instruments: –

تم عن طريق التحليل الاحصائي SPSS واستخراج معامل تأثير وعلاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالمتغير المستقل (دور الرقابة والتدقيق الداخلي) والمتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية في عينة الدراسة)، بهدف الوصول الى نتائج وإيجاد حلول لمشكلة البحث واختبار فرضيات البحث.

سادساً / الحدود الزمانية والمكانية: -

أ- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية للبحث بـ 3 مصارف عراقية وهي مصرف الرافدين(فرع كرادة مريم)، ومصرف الرشيد (بفروعه / الصالحية، والكرخ، ووزارة الخارجية)، وبنك التنمية الدولي.

ب-الحدود الزمانية : تمثلت الحدود الزمانية للبحث بفترة البحث للمدة من 31\10\2021 ولغاية 1\4\2022.

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

توطئة:

تعد الدراسات السابقة حاجة ملحة وركيزة أساسية لاستكمال الجهد البحثي، اذ يهتدى بالدراسات السابقة لغرض تعزيز الجانب النظري وتحديد المقاييس والمؤشرات واستكشاف العلاقات بين المتغيرات، وفي الغالب يبدأ الجهد البحثي من حيث تنتهي الدراسات السابقة، ويمكن اعتماد نتائج الدراسات السابقة لأغراض التحليل والمقارنة والتطبيق، لذا خصص المبحث الثاني من الفصل الأول لغرض مراجعة اهم الدراسات السابقة الحالية وثم ترتيبها من الاقدم الى الاحدث.

أولا / بعض الدراسات العربية Arabic Studies:

1- دراسة: مهدي (2010)

عنوان البحث	أثر استخدام الحاسب الالكتروني والبرامج الالكترونية على أنظمة الرقابة الداخلية.
أهداف الدراسة	يهدف البحث الى ضرورة وجود نظام رقابة داخلية في الوحدات الاقتصادية كافة في ظل استخدام الحاسب الالكتروني وان استخدام الحاسوب الالكتروني أصبح امرا ضروريا في العديد من المصارف والشركات على اختلاف أنواعها واعمالها وانشطتها لما يتميز الحاسب الالكتروني بالسرعة والدقة إذا ما قورن باستخدام الحاسب اليدوي.
أهمية الدراسة	وتبرز اهميته بضرورة استجابة أجهزة الرقابة الداخلية للتطورات الحديثة والسريعة والهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث احتل هذا الموضوع قسطا كبيرا من الاهتمام لدى المنظمات المهنية خلال السنوات القليلة الماضية منها انشاء هيئات ولجان متخصصة مختلفة.
الاستنتاجات	استخدام الحاسب الالكتروني بشكل صحيح ودقيق يعمل على تسهي اكتشاف الانحراف والتلاعب والغش والاخطاء مما يساعد على اتخ القرارات في السرعة المناسبة، وان معظم العاملين فيه عليه ان يمتلكوا الخبرة والمهارة ومواكبة التطورات التكنولوجية المتمث

	بالحاسب الالكتروني.
التوصيات	ضرورة إقامة دورات المراقبين المتخصصين بتدقيق أنظمة الحاسوب والاطلاع على التطورات الحديثة الحاصلة في مجال الحاسوب والبرمجيات الخاصة بالرقابة والأساليب الحديثة وإقامة الندوات والمؤتمرات والعمل على التدريب والاعداد الجيد للعاملين في هذا المجال.

2- دراسة: الصواف (2011)

عنوان البحث	أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
اهداف الدراسة	أولا هدف هذه الدراسة هو تحديد المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف التجارية العراقية وبروز دور الرقابة والتدقيق الداخلي في إدارة هذه المخاطر والعمل على مساعدة المصارف في التعرف على هذه المخاطر وكيفية تجنبها قدر الإمكان.
أهمية الدراسة	أهمية هذه الدراسة تلائم التوسع الحاصل في القطاع المصرفي في الوقت الحاضر وشمول هذا القطاع المصرفي بكافة التعاملات المالية اليومية القطاعات كافة.
المجتمع وعينة الدراسة	تمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية العراقية العاملة في

	الموصل ومنها مصرف الرافدين وفروعه مثل، فرع اشور، وفرع الحمدانية، وفرع ابي تمام وفرع الجامعة.
الاستنتاجات	استنتج ان الرقابة الداخلية يمكن تطبيقها لضوء حجم المصرف وطبيعة عمله وان قوة الرقابة والتدقيق الداخلي ضرورية في المصرف كونها تقلل الخطر التشغيلي.
التوصيات	التأكيد على هدف الرقابة الداخلية والتدقيق هو تقليل الأخطاء وتقليص حجم الاخطار التي يتعرض لها المصرف وما تركته الازمة العالمية وأيضا وضع الإجراءات الرقابية ومراقبة مستوى المخاطر وتقويم كفاءة نظام الرقابة والتدقيق الداخلي.

3- دراسة: شيتور (2013)

عنوان البحث	مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (2013).
اهداف الدراسة	هدف الدراسة هو تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية لتحسين الأداء المالي في المؤسسات عن طريق التعرف على مفهوم نظام الرقابة الداخلية والوسائل والمقومات لهذا النظام والإجراءات المتبعة في تطبيقه لغرض تحسين الأداء المالي.
مجتمع البحث وعينته	تمثل مجتمع البحث بالقطاع السياحي الجزائري في حين تمثلت عينة البحث بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة.

الاستنتاجات	تعدّ الرقابة مجموعة من القوانين والسياسات والإجراءات التي تسهم في عملية إدارة المخاطر التي تتعلق بالعمليات التشغيلية والتي أصبحت في الوقت الراهن تشكل تحدي كبير في وجه المؤسسات الاقتصادية بما وجب الى وضع جملة من الإجراءات الرقابية ومنها الوقائية لحماية المؤسسة من شتى أنواع المخاطر قبل حدوثها والكشف عن المخاطر بعد حدوثها.
التوصيات	وقد شملت التوصيات التركيز على ضرورة ان تتوفر وثيقة مستقلة لدى المؤسسة تحث على الأمانة والقيم الأخلاقية والاهتمام بمكونات نظام الرقابة الداخلية كون هذه المكونات أهمية بالغة في تحقيق الأهداف.

4-دراسة: هواريبه (2015)

عنوان البحث	فعالية التدقيق في ظل تطبيق المعايير المالية والمحاسبة الدولية في الجزائر دراسة عينة لمعدي القوائم المالية ومدققي الحسابات.
أهمية الدراسة	لقد تجلت أهمية هذا البحث في ابراز دور المعايير المالية والمحاسبية الدولية في تحسين نوعية المعلومة المالية في كل دولة من بينها الجزائر وكيف توجه الاقتصاد الجزائري نحو جذب الاستثمارات العربية الأجنبية. وكيفية توجه الاقتصاد ومواكبة المتغيرات الدولية وأيضا أهميته تبرز في وجود معايير تدقيق دولية.
أهداف الدراسة	يهدف الى ابراز أهمية التدقيق ودوره في تأكيد جودة المعلومة وأيضا ابراز أهمية معايير التدقيق الدولية على المستوى الدولي وارتباطه بمعايير المالية والمحاسبية الدولية وأيضا أهميته تكمن في ابراز ا ثار تكنولوجية المعلومات على مهنتي المحاسبة والتدقيق وإبراز كافة التقارير التي يتضمنها تقرير المدقق في ظل اصلاح مهنة التدقيق واهم التحديات التي تواجه المدقق في تحقيق القيمة العادلة في دولة الجزائر.

المجتمع وعينة البحث	تقتصر عينة هذا البحث على المؤسسات والشركات الأجنبية وكذلك المؤسسات والشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات التي تنشط في الجزائر، وتم تحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS
الاستنتاجات	النظام المحاسبي يتوافق مع المعايير المالية والمحاسبية الدولية الى حد كبير أيضا أظهرت النتائج ان اغلبية المستجوبين بنسبة (84.4%) يرون ان معايير التدقيق الدولية هي الحل الأمثل لتحسين ممارسة التدقيق في الجزائر كما ان للمدققين عن طريق الاستجواب لهم لم تحضرهم برامج التدقيق الجاهزة التي تم اعتمادها في العديد من الدول وانه لحد الان لم يرد نص قانوني يتعلق بتنفيذ مهام التدقيق عن طريق هذه البرامج.
التوصيات	ضرورة إتمام الإصلاح المحاسبي المالي لإصلاح الجهات التي ترتبط به **و**أيضا تفعيل دور بورصة الأوراق المالية في تمويل المؤسسات عن طريق الانضمام الى المنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية، ضرورة تعامل الجزائر مع المنظمات المهنية في مجال التدقيق والمحاسبة أيضا تكوين خبراء مختصين في التقويم المالي للتمكن من تحديد القيمة العادلة من الناحية النظرية.

ثانيا / بعض الدراسات أجنبية Foreign Studies:

1- دراسة: Fadzil et al. (2005)

المجتمع وعينة الدراسة	وتكون عينة الدراسة ومجتمعها من كافة الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا.
عنوان البحث	Internal Auditing Practices and Internal Control System.عملية التدقيق الداخلي ونظام التحكم الداخلي.
اهداف الدراسة	حيث هدفت هذه الدراسة ان تحديد ما إذا كانت نشاطات اقسام الرقابة الداخلية في بورصة ماليزيا (الشركات المدرجة) في تتوافق مع معايير

	الممارسة المهنية للمدققين الداخليين وتحديد ما إذا كانت تخضع لامتثال قواعد (معايير ممارسة التدقيق الداخلي) وتؤثر على جودة نظام الرقابة الداخلية للشركة.
المجتمع وعينة الدراسة	وتكون عينة الدراسة ومجتمعها من الشركات المدرجة كافة في بورصة ماليزيا.
الاستنتاجات والتوصيات	أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان إدارة قسم الرقابة الداخلية والكفاءة المهنية والمراجعة تؤثر بشكل كبير على الجانب الرقابي لأنظمة الرقابة الداخلية، كما وان أداء اعمال التدقيق يؤثر بشكل كبير على حقلي المعلومات والاتصالات من نظام الرقابة الداخلية في حين ان أداء اعمال التدقيق والكفاءة المهنية والموضوعية تؤثر بشكل فعال وكبير على الجانب البيئي لنظام الرقابة الداخلية.

2- دراسة: AL-Qudah (2011)

عنوان البحث	The Impact of Accounting Information Systems on Effectiveness of Internal Control in Jordanian Commercial Banks: Field Study. أثر أنظمة المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في دراسة ميدانية للبنوك التجارية الأردنية
اهمية واهداف الدراسة	وتهدف هذه الدراسة الى تحديد الأثر لأنظمة المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الاردنية، ومنها الفحص والتدقيق الداخلي ومدى الأثر على جانبي الرقابة الإدارية.
المجتمع وعينة البحث	يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في اقسام الرقابة في البنوك الأردنية، اما العينة فقد تكونت من (78) موظفا يعملون في اقسام الرقابة في البنوك الأردنية.

الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى أبرز النتائج وهي ان أنظمة المعلومات المحاسبية تؤثر وبشكل إيجابي على فاعلية الرقابة المحاسبية في هذه البنوك، كما وتؤثر وبشكل إيجابي أيضا لأنظمة المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الأردنية.

3 _دراسة: AL-Shbiel & AL-Zeaud (2012)

عنوان البحث	Management Support and its impact on Performance of Internal Auditors at Jordanian Public Industrial Shareholding Companies. الدعم الإداري وأثره على أداء المدققين الداخليين في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية.
اهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى تحديد إثر الدعم المقدم من الإدارة العليا على أداء المدققين الداخليين في الشركات المساهمة في الأردن.
المجتمع وعينة البحث	تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة والمسجلة في سوق عمان للأوراق المالية، اما عينة الدراسة فقد شملت على (143) شركة فيها مدققين داخليين، وتم اختيار الشركات بشكل عشوائي.
الاستنتاجات	من أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين ابعاد الدعم المقدم من قبل الإدارة في الشركات محل الدراسة في تحسين أداء المدققين وبشكل دقيق فان دعم الإدارة في الشركات محل الدراسة (الحوافز المادية وغير المادية والتنمية المهنية) ترتبط بشكل إيجابي في تحسين أداء المدققين الداخليين.

4- دراسة: Badara & Saidin (2013)

عنوان البحث	Impact of Effective Internal control system on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level. تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال على فعالية التدقيق الداخلي على مستوى الحكومة المحلية
اهداف الدراسة	هدف الدراسة هو بيان إثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على فاعلية التدقيق الداخلي على مستوى الحكومة المحلية في ماليزيا
المجتمع وعينة الدراسة	تمثل مجتمع البحث في الفنادق اليونانية في حين تمثلت عينة البحث بـ (52) فندقا في اليونانية.
الاستنتاجات والتوصيات	أبرز النتائج التي توصلت البها الدراسة هي ان فاعلية نظام الرقابة الداخلية يؤثر على فاعلية التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين على مستوى الحكومة المحلية

5- دراسة: George Douglas & Stellani Siopi (2017)

عنوان البحث	Risk Management and Internal Audit: Evidence from Greece/ إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي: أدلة من اليونان.
اهداف الدراسة	الهدف من هذه الدراسة هو تقديم لمحة شاملة عن كافة العوامل التي تؤثر على إدارة المخاطر بما يتعلق بالتدقيق الداخلي للحسابات.
المجتمع وعينة الدراسة	تمثل مجتمع البحث بالمنظمات اليونانية في حين تمثلت عينة البحث بعينة من 230 موظفاً تم ارسال استمارة الاستبانة لهم عبر البريد الالكتروني.
الاستنتاجات	توصل البحث الى ان المراجعة الداخلية للحسابات ومدقق الحساب الداخلي والقيمة المضافة ترتبط ارتباطا احصائيا كبيرا بإدارة المخاطر، كما وصنف المديرون الماليون إدارة المخاطر من الأهداف المهمة.

اهم ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: –

لقد ركزت اغلب الدراسات السابقة على دراسة أهمية ودور الرقابة والتدقيق الداخلي على عمل وانشطة المصارف واستقرارها ، اما في هذا البحث الحالي فقد حاول بيان دور الرقابة والتدقيق الداخلي للحد من المخاطر في إدارة المصارف العراقية باستخدام ابعاد الرقابة والتدقيق الداخلي والتي تعتبر الدراسة الأولى من نوعها في البيئة العراقية حسب علم الباحث.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الجانب النظري للبحث

المبحث الأول / مفهوم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المصارف التجارية

توطئة:

لقد تطور مفهوم الرقابة تطورا كبيراً نتيجة لتطور وكبر حجم المشروعات الاقتصادية وتنوع عملياتها واتساع رقع نشاطها، ومما لها دور كبير في تحقيق الربحية ولتحقيق اهداف المرسومة من قبل إدارة المصرف والمشروع، بالاضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد وأصول المؤسسة، وتعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ينبغي القيام بها بالمصارف في جميع مراحل العمل والاهداف الموضوعة لكونها أداة تؤثر على سلوك العاملين وحثهم على أداء العمل بطريقة أفضل.

أولا: مفهوم الرقابة الداخلية في المصارف:

يمثل نظام الرقابة الداخلية اهمية كبيرة لتوفيره وسائل رقابية فعالة، وان الغرض والهدف الأساس من وجود نظام رقابة داخلية هو لحماية موجودات المصرف والتأكد من دقة البيانات المالية، لغرض تحقيق الكفاءة الإنتاجية العالية ، وقيام الموظفين بتطبيق وتنفيذ السياسات الخطط الإدارية المرسومة والموضوعة، وان نظام الرقابة الداخلية بالرغم من مراقبته من النواحي المالية أيضا يشمل النشاط الإجمالي للمصرف ، لذا فان نظام الرقابة الداخلية يمثل صمام الأمان الذي يحفظ الموجودات بالمصارف وضمان صحة البيانات المالية وتحسين كفاءة التشغيل ، كما تزايدت العناية بنظام الرقابة الداخلية على اثر الفضائح المالية وظهور مفاهيم واطر تنظيمية جديدة ومهمة مثل الحوكمة كما وان عملية التدقيق الداخلي هي احد مقومات نظام الرقابة الداخلية، لأنها وظيفة داخلية مستقلة شهدت تطورا متزايدا لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات (الذنيبات، 2010: 33).

وعرفت الرقابة الداخلية بانها عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة او الإدارة وجميع الموظفين العاملين لتكون بمثابة ضمان معقول من اجل تحقيق الأهداف، (J. Hall،2011 :4-3)

وان معهد المدققين الداخليين الأمريكي عرف نظام الرقابة الداخلية برقابة النظم الخاصة وتدقيقها بقسم الأبحاث التابع له، والرقابة الداخلية لأنها نشاط تقييمي مستقل داخل المنظمة يهدف الى دراسة وتقييم مجموعة واسعة من الأنشطة، حيث يشمل العمليات المالية وغير المالية ومدى الالتزام بسياسة المنظمة والتشريعات القانونية وتقييم الكفاءة التشغيلية ومتابعة وتحديد التلاعب داخل المنظمة.

وان الدور الكبير والفعال الذي يضطلع به نظام الرقابة والتدقيق الداخلي فقد تم التركيز على الأهمية التي تقع على عاتق عمل المدقق الخارجي في مجال الفكر المحاسبي المعاصر لاعتقادهم بوجود الحيادية والاستقلالية في عمله، حيث بقيت تلك الادبيات المحاسبية تركز وتؤكد على دور التقارير المالية وأهميتها والمعلومات التي يقدمها المدقق الخارجي لخدمة وجود كيان خاص بالمصرف او المنظمة ودفاعا عن المالكين.

وعلى الرغم من هذه المعايير التي وضعت من اجل الوصول الى الحيادية والموضوعية والاستقلالية في اعداد التقارير الرقابية من قبل أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي ، بالمقابل فقد ظهر عجزا ملموسا في تحقيق الكثير من الأهداف والخطط التي وجدت من اجلها ، لذا فان الفكر المحاسبي يبين ويظهر أهمية دور الرقابة والتدقيق الداخلي في كافة منظمات الاعمال لما يمتلكه هذا الجهاز من خبرة وفهم معرفي متراكم في بيئة العمل والقدرة على دعم الإدارات كافة وتحفيزها من اجل تحقيق اهداف المنشأة وحماية وجودها واستمرارها ،لذا يمكن القول بان نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي يتضامنان معا للوصول الى الأهداف المنشودة. وان الأهداف والخطط والدراسات يتم أدائها من لدن الافراد ليقوموا بأدائها في مختلف الظروف والأدوات لذلك توجد عوامل عديدة ساعدت على تطور نظرة المجتمع الاقتصادي لوظيفة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة ، وان بعض من هذه العوامل ما هو مهني داخل المصرف للبحث عن تغيرات واخطاء العاملين فيها ، والهدف منها هو كشف الأخطاء والغش والانحرافات، لذا فقد عرفها البعض بانها (مجموعة من أوجه النشاطات المستقلة داخل المصرف او المنظمة تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية موجودات واموال المصرف وفي التحقق من اتباع موظفي المنظمة للسياسات والخطط واتخاذ الإجراءات الإدارية المرسومة لهم ،وأخيرا في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء اغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها حتى تصل المنظمة الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى (عبد ربه، 2009؛ 10-11) وقد عرفها روبرت موكلي(2013) (Moeller, 2013) بانها جهد منظم ومرتب لوضع معايير الأداء مع الأهداف المخططة لتصميم نظم المعلومات، وان الرقابة الداخلية تساعد على حماية الأموال وتوفير إدارة

كفؤة وفاعلة للأصول (تغذية عكسية) لمقارنة الإنجاز الفعلي بالمعايير المحددة مسبقا من اجل تقدير فيما كان هناك انحرافات لاتخاذ أي عمل مطلوب وذلك للتأكد من ان جميع موارد المؤسسة او المنظمة يتم استخدامها في أكثر الطرق فعالية وكفاءة ممكنة لغرض تحقيق اهداف المنظمة. (الجيوسي، وأخرون ، 1742008:)

كما وعرفها عباس، وهي التأكد من ان ما تم إنجازه من أنشطة ومهام واهداف، هي بالضبط ينبغي ان تتم وتحدث، مثل تحديد الانحرافات والاخطاء وتشخيصها وعليه التمهيد لمعالجتها. (عباس، 2011 ;155) ويرى الغنودي ان مفهوم الرقابة يعني التأكد من تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة، من اجل تحقيق اهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة (الغنودي، 2020: 6).

كما وعرفت (COSO،2013: 11) والتي تعني لجنة دعم او رعاية المنظمات التابعة للجنة Treadway Commissionوهي لجنة مشتركة لمكافحة الاحتيال في الشركات، تأسست في الولايات المتحدة من خمس مؤسسات في القطاع الخاص، هدفها توجيه الإدارة التنفيذية والهيئات الحكومية في الجوانب ذات الصلة بالحوكمة التنظيمية واخلاق العمل والرقابة الداخلية، وإدارة مخاطر الاعمال والاحتيال والتقارير المالية.

والرقابة الداخلية تعرف بأنها كل الوسائل والإجراءات لحماية أصول وموجودات المنشأة لتحقيق الفاعلية الإنتاجية والتأكد من صحة وسلامة ودقة البيانات المحاسبية والاحصائية (الوردات ، 2014 ; 313)، كما وتوفر النظم الرقابية مصادر مهمة للمعلومات بشان أنواع المخاطر والتحريفات الجوهرية الممكنة والمتضمنة في تحريف الإدارة والتي تحدث في القوائم المالية وتأكيداتها، فضلا عن انها تعد وتعتبر المصدر الأساسي للمعلومات الخاصة بعمليات وطرق القوائم والسجلات والتقارير التي تستخدمها المنشاة لغرض اعداد القوائم المالية ومن الأهداف هي إمكانية الاعتماد على اعداد التقارير المالية الهامة بالقوانين واللوائح وكفاءة المنشاة(لطفي، 2006: 382-384).

ثالثا: اهداف نظام الرقابة الداخلية:

يهدف نظام الرقابة الداخلية الى تحقيق الأهداف الاتية (اراس وعثمان، 2013 ; 17) (كافي، 2014؛ 171):

1- فاعلية وكفاءة العمليات التي تنفذ من قبل الأقسام والعاملين في الدوائر

المختلفة، وفي المصارف تحديدا.

2- العمل على حماية الموجودات في المنظمة، والحد من وقوع حالات الغش والاخطاء ثم اكتشافها وتصحيح السجلات المحاسبية بدقة عالية واكتمالها على الوجه الصحيح.

3- الالتزام والتقيد بالقوانين والأنظمة والسياسات التي تضعها وتتبناها الإدارة العليا من اجل تحقيق اهداف المصرف او المنظمة او المؤسسة. المالية.

4- توفر عنصر الثقة والدقة والأمان في رفع التقارير المالية.

5- حماية الموجودات: - من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة أو المنظمة من خلال فرض الحماية المادية والمحاسبية لجميع عناصر الأصول والتي تمكن من جعل المنظمة من البقاء والمحافظة على أصولها من المخاطر كافة مما يؤدي الى دفع العجلة الإنتاجية للمنظمة بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

6 -توجيه المنظمة او المؤسسة: أي التحكم بالنشاطات والاعمال المتعددة للمنظمة وفي عوامل الإنتاج والنفقات والتكاليف وعوائدها ومختلف السياسات التي صممت ووضعت بغية تحقيق ما تصبو اليه، لذا ينبغي على المنظمة او المؤسسة تحديد أهدافها والطرق والإجراءات المتبعة من قبلها، من اجل الوصول والوقوف على المعلومات ذات المصداقية والمساعدة على خلق رقابة داخلية على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

7- تشجيع العمل بكفاءة: ان من احكام نظام الرقابة الداخلية في كل وسائلها داخل المنظمة تؤدي الى ضمان الاستخدام الاحسن والاكفأ لموارد المنظمة، والعمل على تحقيق فعالية نشاطاتها عن طريق التحكم في التكاليف بتخفيضها الى حدودها الدنيا.

8- ضمان نوعية المعلومات: لغرض او لبغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات يجب اختيار بدقة وبدرجة عالية في الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي (الكتروني) يستطيع معالجة البيانات من اجل الوصول الى معلومات ونتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة باستخدام الحاسوب.

9- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: ضرورة الالتزام بالسياسات الإدارية المخطط لها والمرسومة من قبل الإدارة العليا داخل المنظمة فأنها تقتضي تطبيق اوامرها، وذلك لأن جميع احكام السياسات الإدارية من شانها ان يكفل للمنظمة أهدافها المرسومة بشكل واضح ضمن إطار الخطة التنظيمية الموضوعة لغرض التطبيق الأمثل للأوامر.

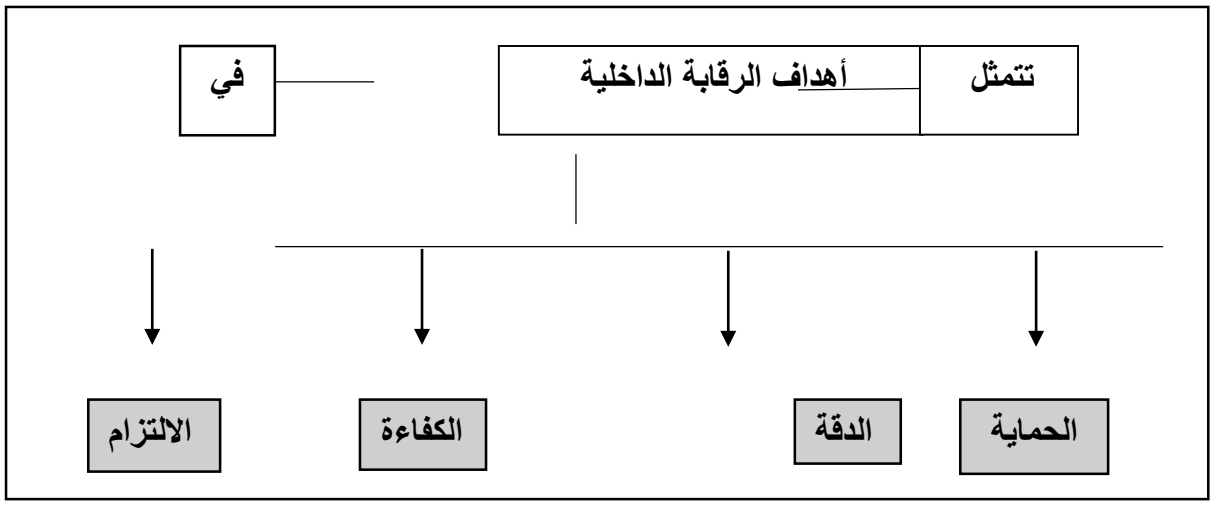

الشكل رقم (1) اهداف الرقابة الداخلية،

المصدر: عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السريا، المراقبة والمراجعة الداخلية، الجامعية، مصر، 2004، ص، 34.

رابعا: خصائص نظام الرقابة الداخلية :Characteristics of the internal control system - العامري، 2018: 174-175

ان أي نظام رقابي فعال يجب ان يكون نظاما رقابيا اقتصاديا ، وان الهدف الأساسي من وجوده هو لضبط العمليات والنشاطات المختلفة في المؤسسة للحد من عمليات المخاطر التشغيلية التي تحدث فيها ، ويؤدي النظام الرقابي الفعال دورا ريادية وقائيا او استباقيا في تقليل المخاطر الناجمة عن أنشطة العمليات والفعاليات الخاصة في المؤسسات المالية الى ادنى مستوى ممكن وتعظيم العائد ويكون عملية ضمان لتحقيق اهداف المؤسسة بفعالية ، وإصدار التقارير المالية الموثوق بها والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات ، وهي تسيطر على المخاطر المحتملة في المؤسسة. ومن اهم خصائص نظام الرقابة الداخلية هي (العامري، 2018: 174-175):

1- الاقتصاد: ان النظام الرقابي الفعال يجب ان يكون اقتصاديا من حيث الكلفة أي انه يساوي النظام الرقابي من ناحية الكلفة، وان الهدف الأساسي من وجود النظام هو لضبط مجريات العمليات والنشاطات المختلفة في المؤسسة للحد والتقليل قدر الإمكان من اهدار التكاليف، فاذا كانت تكلفة النظام الرقابي المستخدم تفوق تحقيق الفوائد منه، فهذا يعني ان هناك انحراف واخطاء حدثت أدت الى زيادة التكلفة عما هو مقرر ومن ثم تصبح العملية الرقابية عملية خاطئة او منحرفة بحد ذاتها.

2- الدقة: ان النظام الرقابي الذي يعتمد على بيانات ومعلومات غير دقيقة سوف ينتج عنه قرارات إدارية رقابية غير قادرة على مواجهة وحل المشكلات المتعلقة بالعملية الإنتاجية، وحتى يكون النظام الرقابي دقيق وواضح يجب ان يعتمد على معلومات مثبتة وصحيحة.

3-النظام الرقابي يعكس طبيعة النشاط واحتياجاته : لكي يكون النشاط الرقابي المستخدم فعال فينبغي ان يتلاءم مع طبيعة الاعمال والأنشطة في المؤسسة او المنظمة ، فالنظام الرقابي المستخدم في عملية تقييم أداء الافراد في المؤسسة يختلف عن ذلك النظام الرقابي المستخدم في الإدارة المالية ، كما وتختلف النظم الرقابية المستخدمة في إدارة التسويق عنها في إدارة المشتريات وبالرغم من ان هناك مجموعة من الأساليب والوسائل التي يمكن استخدامها وتطبيقها بصفة عامة في مجموعة الميزانيات ، نقطة تعادل النسب المالية ، ولا يمكن الافتراض بان هناك أسلوب رقابي أمثل يمكن استخدامه في المجالات كافة ، إذ يختلف الأسلوب الرقابي المستخدم في المنشأة او المؤسسة الكبيرة عنه في المنشأة أو المؤسسة الصغيرة.

4- سرعة الإبلاغ عن الانحرافات: ان النظام الرقابي المثالي هو النظام الذي يمكن من خلاله اكتشاف الانحرافات قبل حدوثها، مما يتطلب السرعة في الإبلاغ عن تلك الانحرافات والاخطاء في السرعة الممكنة

وتوصيل المعلومات اللازمة والملائمة والدقيقة التي يحتاجها المدير لمعالجة حالات الخطأ والتلاعب وتصحيحها قبل تفاقمها وعليه توصل المعلومة الصحيحة يحتاج الى نظم معلومات إدارية يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي يمكن عبره توفير المعلومات الكافية للمساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة.

5- التنبؤ بالمستقبل: يجب على النظم الرقابية المستخدم ان لا تقتصر على اكتشاف الانحرافات والاخطاء الحالية او المتزامنة مع العملية الإنتاجية، وانما على المدير ان يسعى جاهدا للحصول على وسائل وأساليب رقابية جديدة وحديثة ليتمكن من التنبؤ بالانحرافات قبل وقوعها واتخاذ ما يلزم من الإجراءات التصحيحية التي من شانها تفادي اهدار التكاليف المحتمل تكون جسيمة مثال على ذلك، لا يستطيع المدير ان يقف مكتوف الايدي في حال تم اكتشافه وان السيولة النقدية قد نفذت من المؤسسة من شهرين سابقين.

وتشمل خصائص الرقابة الداخلية على خطة تنظيمية تعمل على الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، بحيث لا يكون عملها يتركز في قسم واحد بل على كل الاقسام، وتكون لديها قواعد ثابتة عند أداء الوظائف والمهام للأقسام التنظيمية، وكيف تؤثر على كل قسم من الأقسام بدرجة كبيرة على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وكذلك على كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء. (الصبان، 2003؛239-241)

خامسا: المبادئ الأساسية للرقابة الداخلية المصرفية الفعالة: مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

تمثل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (المبادئ الأساسية) الحدود الدنيا لتنظيم عمل المصارف والأنظمة المصرفية، والرقابة عليها بشكل احترازي وسليم، وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية هذه المبادئ اول مرة في عام 1997 وتستخدمها الدول كمؤشر لتقييم جودة أنظمتها الرقابية، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للارتقاء بممارسات الرقابة السليمة، كما يستخدم صندوق النقد والبنك الدوليين هذه المبادئ الأساسية في سياق برنامج تقييم القطاع المالي، لتقييم فعالية الأنظمة وممارسات الرقابة المصرفية للدول. ومن اهم هذه المبادئ ما يأتي (امانة مجلس محافظي المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية 2012):

1- هذا وقد تم اجراء تعديلات وتحسينات في غاية الأهمية على المبادئ الأساسية للفرد (الفردية) خصوصا في المجالات التي تستوجب تقوية أساليب الممارسات الرقابية وإدارة المخاطر ، وأيضا تطوير المعايير

الإضافية لتصبح معايير أساسية في المحصلة والنهاية، بينما اعتمدت معايير تقييم جديدة في حالات أخرى ،وانصب التركيز على القيام بمعالجة متعددة لنقاط الضعف ومواقع الخلل في إدارة المخاطر التي برزت وظهرت في الازمة المالية الأخيرة، والتي شملت بالحاجة الماسة لتكثيف الجهود والموارد للتعامل بكفاءة عالية مع المصارف والتأكيد على أهمية التطبيق الكلي على مستوى النظام من الرقابة الاحترازية والجزئية لدى المصارف لغرض المساعدة في تحديد وتشخيص المخاطر في النظام المالي والعمل على تحليلها واتخاذ الاجراء الاستباقي لمعالجتها ، كما وتتطلب الحاجة الى زيادة التركيز والاهتمام بالإجراءات الخاصة بإدارة الازمات بالتفعيل والتصحيح وتصفية المؤسسات بشكل جيد ، لتقليص او تقليل من احتمالات انهيار المصر وما يصاحبه من تأثيرات سلبية نتيجة ذلك الانهيار، لذا من الأمور المهمة التي سعت اليها اللجنة هي التركيز بشكل مناسب على كل القضايا التي تحدث وادراجها في المبادئ الأساسية وعلى النحو المناسب والملائم .

ومن المبادئ المهمة والاساسية تنحصر وبصورة اجمالية في تحقيق جملة من الأهداف في تقييم مدى الالتزام بمبادئ الرقابة الداخلية المصرفية الفعالة من قبل السلطة النقدية، والمقرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية لعام 1997، وكذلك المعايير الأساسية الخاصة بها والمعتمدة في أكتوبر 1999، (السيقلي، 2005؛ 10)

وقد وضعت مجموعة من "مبادئ الرقابة الداخلية العامة" المشتركة والتي تهدف الى التعبير عن " الوحدة في التنوع" ضمن المحاولات الجاد والطموحة التي تبذلها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي من اجل دعم نظام الرقابة الداخلية العامة السليم والمتطور والحديث وتعزيزه ، ومن التحديات المشتركة القائمة على نظام الرقابة الداخلية هي القيود والمعايير والقوانين المعقدة ،وأيضا نظم إدارة الميزانية والمالية المختلفة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والاعتماد عليها في منع أوجه الفساد وعمليات الاحتيال والكشف عنها مبكرا ، وان هذه المنهجية المشتركة تجسد المبادئ الأتية (المفوضية الأوروبية 2014):

1- عد الحوكمة الرشيدة في المصلحة العامة هي الهدف الأساسي للرقابة الداخلية العامة وسياقها

2- دعم الرقابة الداخلية العامة بمهمة المراجعة الداخلية المستقلة وظيفيا، وتركيز الرقابة الداخلية العامة على الأداء.

3- مواءمة الرقابة الداخلية على مستوى مناسب: مهمة التنسيق المركزي.

4- عّد مثلث المساءلة (أي التطابق والاتساق بين السلطة والمسؤولية والمساءلة على جميع المستويات للكيان) هو حجر الزاوية في الرقابة الداخلية العامة.

5- تعتمد الرقابة الداخلية العامة على لجنة المنظمات الراعية والانتوساي وهي منظمة دولية مستقلة دائمية السيادة وخاصة بالرقابة المالية الخارجية والمحاسبية وأيضا على منظور التحسين المستمر.

سادسا: العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية:

من العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتطورها (أبو كميل، 2011 40-41):

1- **كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها وانشطتها:** ان التطور الاقتصادي والنمو الهائل في حجم الوحدات الاقتصادية وتنوع عملياتها، وجب وحتم عليها بالاعتماد على الوسائل والتي هي من صميم أنظمة الرقابة الداخلية، مثل الكشوفات التحليلية والتقارير والموازنات.

2- **تفويض السلطات:** كبر حجم المنشآت وظهور الشركات المساهمة، وازدياد عدد المساهمين، أصبحت إدارة المشاريع في مجلس إدارة منتخب تحدد صلاحيته وفق القانون، وحتى يتمكن مجلس الإدارة من توجيه اعماله بشكل سليم وصحيح فقد اضطر الى تفويض صلاحياته الى إدارات مختلفة، مثل إدارة الإنتاج، والإدارة المالية، وإدارة المشتريات وغيرها، من اجل اخلاء مسؤوليته امام المساهمين فيقوم هذا المجلس (مجلس الإدارة) بتحقيق الرقابة الداخلية ليطمئن على سير العمل بشكل سليم.

3- **حاجة الإدارة الى بيانات دورية ودقيقة:** وهنا لابد من الاعتماد على التقارير الإدارية والكشوفات المالية والتي تهدف الى تلخيص الاحداث الجارية وتحويلها الى ارقام يمكن الاستناد اليها، أي لابد من نظم إدارية سليمة تضمن صحة ودقة البيانات التي تقدم لوضع السياسات الصحيحة وتصحيح الأخطاء والانحرافات.

4- **حاجة الجهات الحكومية الى بيانات دقيقة:** تحتاج الجهات الحكومية الى بيانات صحيحة ودقيقة لغرض استخدامها في التخطيط ووضع السياسات العامة، واستحصال مستحقاتها الضريبية وهذا يدعوا الى تقديم البيانات بصورة سريعة وان تكون هذه البيانات متاحة بالوقت المناسب، مما يستوجب وجود نظام رقابة داخلية فعال يضمن تقديم تلك البيانات بالوقت الملائم والمناسب.

5- **تطوير إجراءات المراجعة** أصبح القيام بالمراجعة يعتمد أسلوب العينة الإحصائية وهو الأسلوب السائد، حيث يعتمد في تقدير حجم الاختبارات وأيضا على قوة نظام الرقابة الداخلية ومتانتها.

سابعا: - مكونات هيكل نظام الرقابة الداخلية: وحسب COSO

لغرض تحقيق اهداف أنظمة الرقابة الداخلية، يجب ان تعمل جميع مكونات هذا النظام بكفاءة وفاعلية في مختلف القطاعات او المؤسسات، ومن هذه المكونات هي كالاتي (Key, Ken cerin 2016):

1- التحكم في بيئة العمل: وتعني ضمان البناء الأساسي لنظام الرقابة الداخلية عن طريق التحكم في بيئة العمل وذلك من عدة عوامل أهمها بيان نزاهة الإدارة والفرق الأساسي. وأيضا التأكد من جودة عملية التوظيف والموارد البشرية والتدريب المستمر للموظفين، ومعرفة العاملين وفهمهم بطبيعة المهام والاعمال الموكلة إليهم، وتقسيم العمل بحيث يكون لكل من الموظفين مسؤولية محددة ولا تكون في يد فرد واحد.

2- سياسة الرقابة الداخلية: ضرورة وجود الاشراف الإداري على المعاملات الداخلية بين اقسام الشركة ووضع إجراءات محددة للمتابعة والمراجعة، ولضمان تلافي المخاطر والمشاكل واكتشافها مبكرا، والقيام بالاحتفاظ ببيانات المعاملات بمنهجية تكون دقيقو وواضحة للجميع.

3- تقييم المخاطر: ان تقييم المخاطر التي ممكن ان تواجه العمل في المؤسسة وتعيق تحقيق أهدافها، سوف يكون الاستعداد لها وادارتها في حالة حدوثها ووقوعها، لذا ينبغي ان يكون التقييم معتمدا على تكنلوجيا جديدة ومنتظمة وعلى أسس علمية.

4- المعلومات والاتصالات: يجب المحافظة على قنوات الاتصال من اجل الحصول على التقارير المالية الدورية المختلفة، والوقوف على المتغيرات التي بواسطتها يمكن اتخاذ القرارات المختلفة والمتعلقة بسير العمل، على سبيل المثال اكتشاف انخفاض حركة العمل او الأرباح، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح وتعديل ذلك.

5- المراقبة : من المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في عام 1992، وضعت لجنة المنظمات الراعية للجنة (تريدواي) وهي مبادرة مستقلة بالقطاع الخاص لدراسة العوامل التي تؤدي الى اعداد التقارير المالية الاحتيالية، الاطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة المنظمات وتستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة

الامريكية وفي جميع انحاء العالم، حيث تعرف الرقابة الداخلية بأنها عملية يقوم بها مجلس الكيان والمتكون من المديرين، وموظفي الإدارة وغيرهم، ومصممة لتوفير الضمانات المعقولة بتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات ، وتقديم التقارير والامتثال وغيرها، ومن العناصر التي تبرز في هذا الانموذج هي (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission,1992)

1- البيئة الرقابية: وهي التي تحدد أسلوب المنظمة، وتؤثر على وعي موظفي المراقبة وأدراكهم، وتعّد البيئة الرقابية هي العنصر الأساسي لجميع العناصر الرقابة الداخلية.

2-الأنشطة الرقابية: وهي السياسات والإجراءات المتبعة التي تساعد على ضمان تنفيذ التوجيهات من قبل الإدارة.

3-المعلومات والاتصالات للأنظمة او العمليات: وهي التي تدعم تحديد هذه المعلومات وجمعها وتبادلها في أطار الوقت والشكل الذي يمكن الأشخاص من تحمل مسؤولياتهم.

4-الرصد: وهي العمليات المستخدمة لغرض تقييم جودة الرقابة الداخلية وادائها مستقبلا.

5- تقييم المخاطر: ويقصد بها تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة من اجل تحقيق الأهداف المطلوبة، والتشكيل الأساسي لمعرفة كيفية إدارة المخاطر/ لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (2013)، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية.

6- ان الأدوار والمسؤوليات في الرقابة الداخلية ووفقا لأطار عمل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي وان يتحمل كل فرد في منظمة او مؤسسة ما المسؤولية الكاملة عن الأنشطة ذات الصلة بالرقابة الداخلية الى حدا ما ، مما يعني ان على جميع الموظفين ان يقدموا المعلومات المستخدمة في نظام الرقابة الداخلية ، كما وعليهم ان يتخذوا إجراءات أخرى ضرورية ولازمة ،كما يجب ان يكون على كل شخص في المنظمة مسؤولا عن التصدي للمشاكل الداخلية التي تحدث في العمليات ومخالفات النزاهة ، مثل عدم الامتثال لتضارب المصالح او الأنشطة الأخرى غير المشروعة ، كما ويتمثل دورهم في ما اذا كانت المكونات الأساسية للرقابة الداخلية موجودة ومطبقة وفق ضوابط كافية وفعالة والعمل بفاعلية وتقديم التوصيات والنصائح بشأن تطوير أوجه القصور والتداخل والثغرات في الرقابة الداخلية. لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (2013).

ثامنا:- أساليب الرقابة الداخلية الالكترونية (نظام التشغيل الالكتروني):- هناك عدة أساليب للرقابة الداخلية غير التقليدية والتي تتم صياغتها وتصميمها لغرض مواجهة التحديات المفروضة من قبل بيئة تقنية المعلومات على المؤسسات والمنشآت كافة، وقد تم تحديد معايير التدقيق بمجموعتين رئيسية من أساليب الرقابة في ظل تشغيل تقنية المعلومات التي هي أساليب الرقابة على التطبيقات ، وكذلك أساليب الرقابة العامة ، ونذكر منها ، ان يكون المبرمج على علم واطلاع ب الامور المالية والمحاسبية حتى يتمكن من وضع نظام او وضع برمجة بشكل لا يمكن من السهل اختراقه (علي، واخرون، 2003؛ 24) . وتشمل: -

1 - أساليب الرقابة على التطبيقات: ويطلق عليها تلك الأساليب التي تستخدم في نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية، وتختص هذه الرقابة (الرقابة على التطبيقات) تختص بوظائف ومهام خاصة، حيث يقوم ب أدائها قسم يسمى قسم معالجة البيانات الكترونيا، ويكون هدف هذا النوع من الرقابة هو توفير درجة عالية ومعقولة من سلامة ومعالجة البيانات والتأكد من سلامة العمليات المسجلة وأيضا اعداد التقارير (لطفي، 2009؛ 25).

2- أساليب الرقابة على المدخلات: ويتم تصميم هذا النوع من الرقابة (الرقابة على المدخلات)**:** على أساس التأكد من ان كافة المعلومات التي تم تشغيلها بواسطة الحاسب الالكتروني انها اتسمت بالصحة والدقة والاكتمال، وهي من النوع المهم جدا، وذلك بسبب ان الجزء الكبير من الأخطاء في نظم الحاسب الالكتروني، وعليه ينتج عنه أخطاء في المدخلات (،Arnzen & Lopik 68 ارنيز، الفين، لوبك جيمس) (2002).

وتهدف الرقابة على المدخلات الى توفير درجة معقولة من صحة البيانات واعتمادها، وسلامة تحويلها بحيث تمكن الحاسب الالي نمن التعرف عليها او اجراء أي تعديلات غير مشروعة في البيانات المرسلة، كما وتتعلق أساليب الرقابة على المدخلات انها ترفض اعادة ادخال البيانات وتصحيحها التي سبق وان تم رفضها (لطفي، 2009 ؛93). كما ويفضل ان تكون اختيار مدخلات البيانات في مرحلة من مراحل معالجتها وذلك للأسباب الآتية، واهمها مصادر مدخلات البيانات: -

أ- المستندات الاصلية وفحص لماذا تم رفضها وماهي الأسباب. (Abu-Musa , 2008 ; 39)

ب - يمكن ان تستمد عملية تشخيص البيانات اقتصاديا عبر المراحل التي تم تداولها في ادخال المعلومات المحاسبية، لذلك يفترض التأكد من صحة البيانات بصورة مستمرة وخلوها من الأخطاء والانحرافات بعد كل مرحلة معينة من مراحل إدخالها وتداولها ومعالجتها.

ج – ليس من الضرورة ان تكون البيانات المعدة مسبقا والتي تم اعدادها لغرض المعالجة بالحاسب الالي ليس بالضرورة ان تكون بيانات جديدة، بل يدل هذا ويعني انه تم ادخال تلك البيانات بشكل صحيح وسليم.

د – لا يمكن وليس باستطاعة نظام المعلومات من ان يوفر معلومات جيدة ودقيقة، ما لم تكن مدخلات البيانات جيدة وواضحة، فاذا كانت المدخلات جيدة فحتما تكون المخرجات جيدة، اما العكس فاذا كانت المدخلات رديئة فستكون المخرجات رديئة بالتبعية.

تاسعا: – مفهوم التدقيق الداخلي: –

يعرف التدقيق الداخلي حسب تعريف معهد المراجعين الداخليين على انه (نشاط مستقل، وتأكيد موضوعي واستشاري وهو أيضا مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة المؤسسات، ويشمل التدقيق الداخلي) على وظيفتين: – معهد المراجعين الداخليين (IIA)

1– خدمة التأكيد الموضوعي وهي فحص للأدلة بشكل موضوعي لغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة.

2– الخدمة الاستشارية وهي عمليات استشارية تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنظمة او المنشأة او خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع الشركات الهدف منها إضافة قيمة للوحدة الواحدة وتحسين عملياتها بالعالم.

كما عرفه المعهد الفرنسي من مدققين ومراقبين داخليين IFACI : (التدقيق الداخلي هو عبارة عن الفحص الدوري للوسائل والأساليب الموضوعة تحت تصرف الإدارة العليا في المؤسسة او المنظمة بقصد مراقبة نشاطات تلك المؤسسة في قسم تابع لإدارة المؤسسة ومستقل عن باقي الأقسام الأخرى) ، كما ان الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في اطار هذا النشاط الدوري أذن التدقيق يعني فيما اذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية أي ان المعلومات تكون صادقة ، والعمليات تكون شرعية ، والتنظيمات فعالة والهياكل تكون واضحة ومناسبة (الوردات، 2006: 33– 34) .

عاشرا: – أهمية التدقيق الداخلي: فقد ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الازمة الاقتصادية العالمية (1929–1933) وبعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لإفلاس العديد من الشركات وتحمل إدارات هذه الشركات المسؤولة عن ذلك، فضلا عن حاجة إدارة الشركات لمتابعة مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الامر الذي دفع هذه الشركات الى انشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون بمثابة العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة (منصور ،2017 ; 19–20) واهمية التدقيق الداخلي تشمل النقاط الاتية: –

1– وتعّد وظيفة التدقيق الداخلي من اهم الوظائف المهمة التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أكد بعض الباحثين على اعتبار سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي اعمال ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي وتعادلها ، وان أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين على قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني الذي يهدف بالأساس الى إضافة القيمة للشركة وان المعهد وضعه كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي إذ أشار المعهد الى إضافة القيمة تتم عن طريق تحسين وزيادة فرص انجاز اهداف المنظمة وتحسين العمليات والإجراءات وتخفيض وتقليص المخاطر الى مستويات مرضية ، لذا فان إضافة القيمة للشركة تتحقق عن طريق قيامها بواجبها التقويمي والبنائي ، كما تتحقق إضافة القيمة عن طريق دعم إدارة التنظيم وقدرتها على تحقيق اهداف التنظيم الاستراتيجية وبما يتلاءم مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء او تأدية مجموعة من الأنشطة التأمينية والتأكيدية والاستشارية في اطار ملائم ومناسب من الاستقلالية والموضوعية (بوتين، 2009; 15)، (إبراهيم، 2019: 19).

2– ان التدقيق الداخلي هو نوع من الانضباط المحاسبي والذي تم تطويره منذ الحرب العالمية الثانية ونشاطه يتركز بالأساس على الأمور المالية والمحاسبية بحيث وصل للمستويات التشغيلية كاملة، وهذا هو الهدف الأساس، وعلى الرغم من زيادة حجم اللامركزية في المؤسسات والمنظمات أدى الى زيادة التعقيد في الأنشطة والعمليات ، مما تولدت الحاجة الى إيجاد وسائل مراقبة (الرقابة) أدت الى نمو التدقيق الداخلي، كما وقام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بالترويج لهذه المهنة ،أي مهنة التدقيق الداخلي المعتمد وجعلها مهنية ومتطورة وعمل على إيجاد قواعد وتعليمات وتوجيهات ووضع المعايير الدولية لغرض ضبط التدقيق والمدققين الداخليين، ويتمثل التدقيق الداخلي على فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة او المنظمة وعلى كفاءة وجودة أداء الأنشطة المختلفة ، وتعود أهمية نظام الداخلي الى ما يقدمه ويضيفه الى

قيمة المنشاة او المنظمة، فقد أشار معهد المدققين الداخليين في التعريف الخاص بالتدقيق الداخلي ، إذ إن الهدف الاستراتيجي للتدقيق الداخلي هو إضافة القيمة للمنشاة ، كما ويقوم بدوره في تحسين العمليات وتخفيض المخاطر بدرجة موضوعية ، لذا تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي هي من اهم الوظائف تتميز بها المنشآت (الجابري، 2014; 14).

3- ويعدّ نظام التدقيق الداخلي وسيلة استكشافية تحدد وتشخص موضع الانحراف بين الواقع والمعايير الموضوعة مسبقا، إضافة لكونه وسيلة تمنع وقوع الأخطاء والتلاعب والتضليل، والاستشارية إذ إن توصيات المدقق الداخلي تسهم في تحديد التحسينات اللازمة

Al-Hagerman,2008

4- يعد نظام التدقيق الداخلي وسيلة وليس غاية تسهم في خدمة فئة المديرين والمستثمرين والبنوك ورجال الاعمال وكذلك الهيئات الحكومية، وفي مرحلة التخطيط ورقابة الأداء تعتمد على إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي ينبغي ان تكون مدققة من قبل هيئة فنية، لذا يعدّ التدقيق الداخلي هو صمام امان حيث يزود الإدارة بالعديد من الخدمات التالية: (الخيسي، 2013 ; 35)

1-خدمات وقائية: حيث يقوم التدقيق الداخلي بوظيفة التأكيد من حماية سياسات المنشاة وايضا الحماية المناسبة للموجودات.

2-خدمات تقويمية: حيث يقوم بمهمة النظم المستندية المالية والمادية.

احدى عشر: مهام نظام التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر: لقد كانت مهام التدقيق الداخلي سابقا تركز على الاحداث المالية والمحاسبية، ثم بعد ذلك اتسعت تلك المهام لتشمل تحديد المخاطر التي يمكن ان تؤثر سلبا على أداء المنشاة او غيرها، وأيضا التأكد من الإجراءات والأنشطة والعمليات التي تقوم بها المشاة تتم وفقا للقواعد والتعليمات الموضوعة لها، Kagermann,et.al. 2008

1- يتطلب من المدقق الداخلي ضرورة التعاون البناء فيما بينه وبين المدقق الخارجي، فقد نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي بتنسيق جهود التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي للتأكد من توفر التغطية المناسبة ولتقليل الجهود المكررة. (اليعقوب،2006، ص126)

2- يلعب المدققون الداخليون دورا هاما في تقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر، حيث وضحت معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكي هذا الدور بما يأتي، (الرمحي،2004:ص175)

ان دور المدققين الداخليين في تقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر هو دور استشاري من حيث مساعدة المصرف على تحديد وتقييم منهجيات مناسبة لإدارة المخاطر، عن طريق فحصها وتقييمها وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات.

أثنى عشر: أنواع التدقيق الداخلي: لقد حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي بنوعين رئيسيين

وهما التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي، إذ إن الفحص المنظم للعمليات المالية والسجلات المحاسبية تحدد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية.

1- **التدقيق المالي:** والذي يشمل تحليل الأنشطة الاقتصادية للمنظمة والتي يتم قياسها بالتقارير المالية والمحاسبية.

2-**التدقيق الإداري:** ويتمثل بمراقبة جميع اقسام المنظمة او المنشآت كافة والتأكد من ان الافراد العاملين يقومون بالأعمال الموكلة إليهم على أكمل وجه وبدون أي تلكؤ او قصور وبما يتوافق مع تحقيق اهداف المنشاة او المنظمة.

3-**التدقيق التشغيلي:** وهو التدقيق الذي يقوم بفحص الاعمال التشغيلية الرئيسية الخاصة بالمنشاة او المنظمة فيما إذا كانت فعالة وجيدة تصب في تحقيق أهدافها وأنها تعمل بكفاءة واقتصادية عالية.

4- **التدقيق البيئي:** التدقيق البيئي او المراجعة البيئية وهو مصطلح عام يمكن ان يعكس أنواعا مختلفة من التقييمات والمعايير التي تهدف الى تحديد الثغرات التي تحدث في تنفيذ نظام الامتثال البيئي والإدارة البيئية الى جانب الإجراءات والخطوات التصحيحية المتصلة بها، ويشمل هذا النوع من التدقيق بالعمل على تقييم منظم وموضوعي وبشكل دوري موثوق (العمري، واخرون، 2006 ; 346).

ثلاث عشر: الأهداف الرئيسة للتدقيق الداخلي (Internal audit)

ان الهدف من التدقيق الداخلي هو التعبير عن العرض الصحيح والعادل للبيانات المالية وذلك للحصول على تأكيد هذه البيانات المالية خالية من جميع الأخطاء الجوهرية، وكما ان التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها ويسهم في ضوء اتباع أسلوب منهج ومنظم في تقويم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. **وهي كالاتي** (اراس، واخرون ،2013: 11):

1- التأكد من صحة البيانات المحاسبية والمثبتة في الدفاتر والسجلات، ومدى الاعتماد عليها (أي على تلك البيانات) في اتخاذ القرارات داخل المنشاة او المنظمة.

2- مساعدة القائمين ومعاونتهم على إدارة المنشاة او المنظمة في الوصول الى تحقيق اقصى كفاية إنتاجية ممكنة.

3- الحصول على اتفاق وراي يكون محايد ويستند على ادلة اثبات قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية والتقارير التي اعدت من قبل المنشاة وحساباتها التي خضعت للتدقيق وكما مثبت في الدفاتر والسجلات، وكذلك معرفة مدى مطابقة الأدلة الخاصة بتلك القوائم وعن نتيجة اعمال ونشاطات المنشاة من ربح او خسارة وعبر المدة التي خضعت الى الفحص والتدقيق ومعرفة حقيقة مركزها المالي في نهاية تلك المدة

المبحث الثاني

المخاطر المصرفية

توطئة:

يعتبر موضوع المخاطر المصرفية من اهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين، وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي، خصوصا منذ السنوات القليلة الماضية، وفي اعقاب الازمات المالية والمصرفية التي عصفت في العالم، حيث اتضح ان اهم أسباب تلك الازمات المالية المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف من ناحية، وعدم ادارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، إضافة الى تزايد سرعة خطى العولمة المادية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي.

أولا: مفهوم المخاطر المصرفية:

تعرف المخاطر المصرفية بانها الشك وعدم اليقين، او عدم الخوف من التأكد لنتائج القرارات المصرفية المتخذة مثل قرارات الائتمان والقرارات التسويقية والتشغيلية، فالمخاطر المصرفية تمثل احداث احتمالية مستقبلية مرتبطة في الغالب بالنظام المصرفي والمتعاملين معه، وتتمثل مخاطر التشغيل في الأخطاء البشرية التي تحدث من الافراد او فشل النظم المتبعة داخل المصرف (الحسين،2011).

كما عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية للمخاطر: بانها مخاطر حدوث خسائر فشل او عدم ملائمة أنظمة الضبط للرقابة الداخلية، ويقصد بها ايضا هي المخاطر الناجمة عن ضعف وتراخي في أجهزة الرقابة الداخلية، او ضعف الأنظمة والتعليمات وأداء العاملين وحدوث ظروف خارجية أخرى، وحتى الكوارث الطبيعة، كل هذه العوامل والأسباب تؤدي بالنتيجة الى وقوع الخسائر الغير متوقعة.

في حين عرفها كراسنة بانها (احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، نتيجة خلل او تذبذب في الايراد الناجم عن استثمار المصرف، مما يعكس وجه نظر المدققين الداخليين وحتى الإدارة

العليا في المصرف عن قلقهم اتجاه الاثار والنتائج السلبية التي تحدث في المستقبل، وبالتالي تؤثر على تحقيق اهداف البنك وتنفيذ استراتيجيته بنجاح (كراسنة، 2006 ;41)

ثانيا: – العوامل التي أدت الى ظهور الرقابة الالكترونية المصرفية: –

ان الغرض من الرقابة على العمليات المصرفية هو الحفاظ على متانة وسلامة الجهاز المصرفي من حيث حماية حقوق المودعين، وحماية مصالح المصرف بحد ذاته ونتيجة لتطور اعمال المصارف والنشاطات التي تقوم بها فقد أصبحت الرقابة على درجة كبيرة من التعقيد كما هو الحال في مكننة العمل المصرفي وجعله الكترونيا، مما أصبح يستلزم معها التغيير في أسلوب الرقابة بحيث أصبح يرتكز على المخاطر وكيفية القضاء عليها تقليلها مما له تأثير كبير على أوضاع المصرف

ظهرت المخاطر التشغيلية المصرفية للأسباب الأتية: (قريشي، 2005: 2) (خضراوي، 2008 ; 4–5) (جمال، 2001 ;24) (بوعبدلي، 2015 ; 119)

1– الاستخدامات المتزايدة للخدمات المقدمة والمساندة من الأطراف الأخرى، فضلا عن المشاركة لأنظمة المقاصة والتسويات يفرض ضرورة المحافظة على النظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وكذلك أنظمة الحفظ الاحتياطي.

2– التطورات التكنولوجية عن طريق عمليات التحويل الالكتروني للموجودات والتي تعدّ اهم مظاهر الثورة المعلوماتية الى جانب زيادة قدرة البنك على التعرف على المخاطر وقياسها وادارتها.

3– الاعتماد المتزايد على اسناد الاعمال الى الجهات الخارجية وذلك لتوفير خدمات معينة ومشروعات مشتركة مع المؤسسات الغير مصرفية مما يؤدي الى حدوث مخاطر التشغيل

ثالثا: – إدارة المخاطر المصرفية وطرق معالجتها في الخطوات الأتية:

تتم إدارة المخاطر المصرفية من خلال الخطوات الاتية: – (بو عبدلي، واخرون 2015)

1- **تحديد وتقييم المخاطر:** ويتم عن طريق تحديد مصادر المخاطر، حتى يتمكن المصرف او البنك من اتخاذ اللازم من احتياطات وتدابير وقائية ومناسبة عن طريق التحديد والتقييم على البنك في عدة عوامل لغرض انشاء ملف المخاطر.

2- **قواعد البيانات للخسائر الداخلية والخارجية:** - حيث تعد بيانات الخسائر الداخلية هي المكون الرئيس والاساس لبناء نظام تدقيق داخلي فعال، يمكن الاعتماد عليه لقياس المخاطر التشغيلية ولاحتساب متطلبات راس المال يتعين على البنوك والمصارف كافة تقوم بتعريف الحد الأدنى للخسائر التي يجب الإقرار عنها وتضمينها في قاعدة البيانات، والتركيز على خصائص الفئات الخاصة بالمخاطر التشغيلية المصرفية، وتقوم البنوك بالاستعانة بمصادر خارجية للبيانات لاستكمال بيانات الخسائر الداخلية في عملية إدارة المخاطر التشغيلية، لذلك ان استخدام البيانات الخارجية هو أسلوب وسياق مقبول تماما من اجل سد الثغرات التي تتواجد في قاعدة البيانات الداخلية.

3- **مؤشرات المخاطر:** وتوفر هذه المؤشرات معلومات عن مخاطر الخسائر المحتمل وقوعها مستقبلا، حيث انها تجعل من الممكن تحديد المناطق المرتفعة الخطورة في الوقت المناسب ومبكرا لغرض اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية من قبل البنوك، وهذه المؤشرات للمخاطر الرئيسة تسمح للبيانات في ان تكون بالاتجاه الصحيح بحيث تكون مؤشرات نظم الإنذار المبكر.

رابعا: - أنواع المخاطر للعمليات التشغيلية المصرفية: -

تمثل هذه المخاطر التكاليف التي تقع على عاتق المصرف ويتحملها وتحدث نتيجة الأخطاء في تنفيذ وتطبيق العمليات المصرفية ومن امثلتها الفشل بالوفاء بالالتزامات القانونية والتحصيل، ولمثل هذه الحالات يجب وجود إدارة فاعلة وقادرة لمكافحة والحد من هذه المخاطر تكون هي السبيل الأمثل لمعالجة هذه المخاطر، ومن هذه المخاطر هي (فريهان،2008) (القطناني، 2005) (الزدجالي،1996):

1- الاختلاس والاحتيال: - ويعتبر خطر الاختلاس هو من أكثر الاخطار شيوعا بين العاملين والموظفين في المصارف، والناجمة عن التعاملات بالصكوك السياحية، ومن الصعب جدا استعادة تلك الأموال المختلسة، لذا يجب على الأجهزة الرقابية ان تضع سياسات عمل تحد من هذه الاختلاسات، وان لا تكون تكاليف الرقابة

وإدارة الخطر أكبر من المبالغ التي سوف يتم الحصول عليها من قبل المصرف ومن المبالغ والأموال المستعادة .

2- المخاطر التنظيمية: - ان موضوع الربحية في المصارف يعتبر أحد اهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصارف، ويتأثر مستوى الربحية بدرجة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي والتدقيق الخارجي والافصاح الدقيق والكافي عن مؤشرات الربحية او عن قياس كفاية راس المال ومدى تأثير المخاطر المعينة عن تلك المؤشرات يعتبر مؤشر هام على شفافية الإدارة وتطلعاتها المستقبلية لتحقيق هدف الربحية.

3- مخاطر التعويضات: - وتؤشر الى انه ينبغي مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في معالجة الازمات الالية والمصرفية، وذلك عن طريق تأسيس أنظمة التامين على الودائع وحماية المودعين الضمني، وحسب ما اشارت اليه (بازل 2)، مما يؤدي الى تحمل القطاع الخاص لجزء من التكاليف او الخسائر.

4- الجرائم الالكترونية: اخذت الجرائم الالكترونية نصيبا من التقدم والتطور الذي حصل نتيجة استخدام التقنيات الحديثة في العمليات والنشاطات التشغيلية المصرفية كافة، وقد برزت الكثير والعديد من هذه الجرائم، ومنها الاختلاس الالكتروني، بطاقات الائتمان، الصراف الالي واهمها الاختلاسات الداخلية والتي تحدث بالتعاون بين الموظفين فيما بينهم، لذلك ينبغي زيادة الأجهزة الالكترونية المستخدمة في المصارف المختلفة كافة للحد من هذه المخاطر.

خامسا: دور الرقابة الداخلية للحد من المخاطر التشغيلية:

ان التسيير السليم لمخاطر التشغيل يتطلب وجود نظام رقابة فعال يتيح للمصارف إمكانية اكتشاف وتصحيح نقاط الضعف في السياسات والعمليات والإجراءات الخاصة بتسيير المخاطر التشغيلية، ونظرا لكبر حجم القيود التي تتم يوميا في دفاتر المصرف يؤدي ذلك الى وقوع أخطاء اثناء اثبات العمليات المحاسبية، مما يزيد من أهمية وجود نظام رقابة داخلية مصمم بطريقة سليمة يضمن اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

اهم الأخطاء والتلاعبات المحاسبية، وهناك نوعين أساسيين من الأخطاء هما (بطورة فضيلة،2006).:

-

ا- الأخطاء الغير متعمدة: وتتمثل في الأخطاء التي ارتكبت عن غير قصد وبحسن نية مثل أخطاء الحذف او السهو وعدم اثبات عملية بأكملها او احدى طرفيها عند التسجيل، او عدم ترحيل طرفي العملية او احداهما الى حساباتها الخاصة، وهذه الأخطاء قد تسيء الى مصداقية المعلومات المحاسبية انطلاقا من عدم تمثيلها للحقيقة وعدم ملاءمتها لاتخاذ القرارات المناسبة.

ب- الأخطاء المتعمدة: وهي الأخطاء التي ارتكبت بسابق إصرار بحيث تكون هناك نية الغش او على اقل تقدير إخفاء الحقيقة، وأيضا تعرف على انها كافة التصرفات التي تقدم على أساس التدليس وخيانة الأمانة، وما تمليه من عدم الأمانة في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات والسجلات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية، بهدف تحقيق غرض معين غير مشروع، ومن الأمثلة على الأخطاء العمومية كالاتي: -

(1) عدم اثبات النقدية او الشيكات المستلمة من الزبائن.

(2) تزوير مستندات الصرف لتغطية الاختلاسات.

(3) استلام دفعات من العملاء وعدم تقييدها.

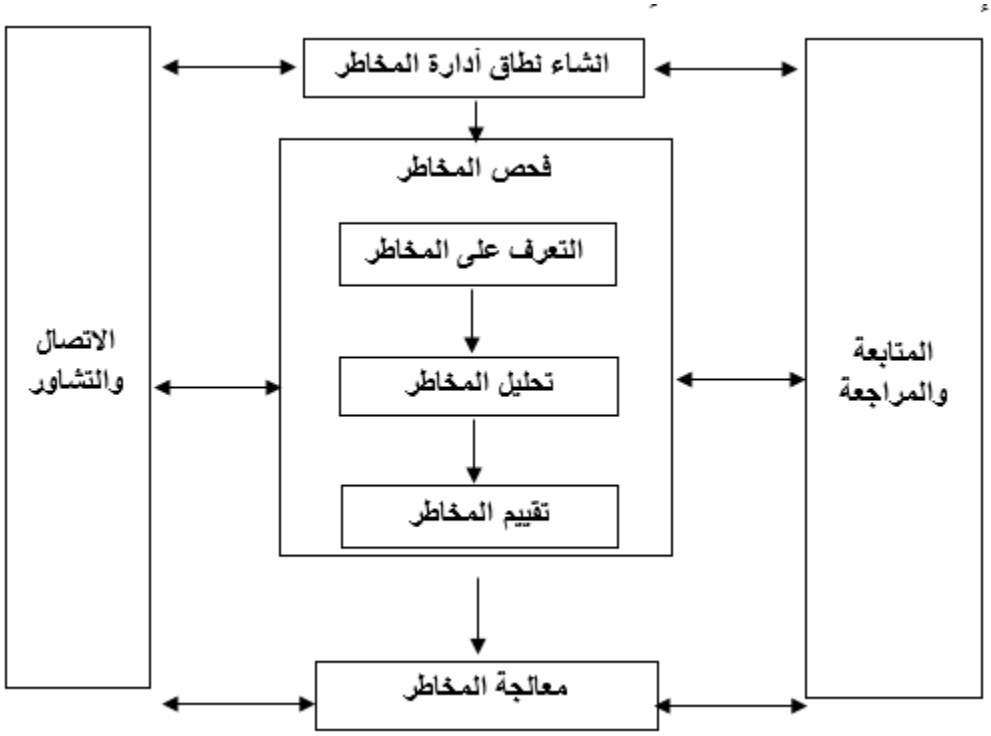

الشكل (2) الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية

المصدر: عبدالصمد، عمر علي ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية ، 2009 ، ص126:

سادساً: الأساليب الحديثة لقياس إدارة المخاطر:

1- **انشاء نطاق إدارة المخاطر:** ويتضمن هذا الحقل التخطيط ورسم خريطة نطاق العمل الذي يخص العملية، والاساس الذي سوف يعتمد عليه في تحليل وتقييم تلك المخاطر، (تعريف إطار العملية وتحليل المخاطر). (عبد الصمد، 2008).

2- **فحص المخاطر:** وتشمل هذه المرحلة النقاط الاتية: -

أ – **التعرف على المخاطر:** أي يتوجب على المؤسسة او المنظمة التعرف على مصادر المخاطر ومناطقه وعن الاثار المترتبة عليها، وان الهدف من هذه الخطوة هو لتوليد قائمة شاملة لهذه المخاطر والتي من المحتمل ان تؤدي الى احداث خسائر متوقعة، ومن اهم تلك الأدوات المستخدمة هي خرائط تدفق العمليات، وتحليل القوائم، وكذلك عمليات معاينة المؤسسة والمقابلات الشخصية.

ب – **تحليل المخاطر:** وتأتي هذه الخطوة بعد التعرف على المخاطر، اذ يجب ان يتم قياس الحجم المحتمل وقوعه للخسائر، واحتمال حدوث تلك الخسائر، ثم ترتيب الأولويات الى مخاطر حرجة وخطرة وغير هامة.

3– **معالجة وتقييم المخاطر:** بعد ان تم التعرف على المخاطر وتم تقييمها ، تأتي الخطوة التالية وهي وضع معايير مناسبة لضبط هذه المخاطر ، وتتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات الواجب استخدامها لغرض التعامل مع كل مخاطرة، وهي مرحلة مهمة لدراسة حجم الخسارة حيث يتحدد فيها اتخاذ القرار المناسب لتلك المخاطر، ومن هذه التقنيات هي التحويل والاحتفاظ والخفض ، وعند تقرير التقنية التي ينبغي استخدامها للتعامل مع خطر معين ، فانه يتم دراسة حجم الخسائر ومدى احتمال حدوثها وماهية الموارد المتاحة من اجل تعويض الخسارة في حال حدوثها.

4–**المتابعة والمراجعة:** ان عملية المتابعة والمراجعة تضم او تشمل نوعين من العمليات هما:

النوع الأول التدقيق والمتابعة لعمليات إدارة المخاطر وهو التدقيق الذي يقوم به الطرف الخارجي، واما ان يكون مدقق داخلي مستقل او عن طريق مدقق خارجي، والنوع الاخر هو المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها كما ويعود تسلسل وادراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر الى عاملين او سببين هما:

ان عملية إدارة المخاطر تكون مستمرة ومتغيرة، إذ إن العمليات القائمة عليها تتغير من وقت الى اخر نتيجة الى المخاطر التي تتعرض لها المنظمة او المؤسسة، وكما ان التقنيات أيضا تتغير، حيث يتم اتباعها والانتباه اليها بشكل متواصل ومستمر.

توجد بعض الأخطاء غير متكررة، لذلك ينبغي المراجعة والمتابعة وبصورة مستمرة لغرض تحسين الأداء، وعلى الإدارة (إدارة المخاطر) التأكد من التعرف على المخاطر وفحصها عن طريق المتابعة والمراجعة،

والقيام بفحص تلك المخاطر والتحكم فيها، كما ويجب اتخاذ إجراءات المتابعة والمراجعة بشكل دوري للسياسات ومستويات التوافق مع الأنظمة.

والقوانين ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير والنمو.5- **الاتصال والتشاور:** يتم الاتصال والتشاور مع الأشخاص أصحاب المصالح الداخلية والخارجية، في كل المراحل الخاصة في إدارة المخاطر، من اجل وضع الخطط التي تتضمن عن الإجراءات المتخذة والمتعلقة بالعمليات المصرفية ، والعمل على ابلاغ الأشخاص أصحاب المصلحة بكافة الأسس والمبادئ التي يتم اعتمادها ،بالإضافة الى قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بأعداد تقريرا مبنيا على الوضوح والنزاهة ويكون هذا التقرير مدعوما بالأدلة والاثباتات اللازمة يتم ارساله الى مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسة (عبدالصمد ، 2009 : 126)

سابعاً :- المعالجة الرقابية لمخاطر التشغيل: لقد اتجهت المصارف الى معالجة المخاطر التشغيلية بصورة متقدمة، باعتبارها مخاطر (فئة مميزة) ، مماثلة في التعامل مع مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ، وغيرها من المخاطر نتيجة لتطور الخدمات المصرفية، والاعتماد الكثير والمتزايد على استخدام التقنية العالية وعولمة الخدمات المصرفية، حيث اتجهت المصارف الى الاستفادة من بعض هذه الخدمات المتقدمة وذلك عن طريق تحويل المخاطر الى اطراف أخرى مثل موردي الخدمات، كما وتتعرض المصارف الى مخاطر تشغيلية عديدة لا تقل اثرا عن المخاطر الأخرى ،مما يجعل المصارف تتعرض الى تحديات كبيرة يتوجب عليها التركيز على مدى كفاءة وفاعلية (إدارة المخاطر التشغيلية) وذلك عن طريق معاصرة ومواكبة التطورات الحديثة والتقنيات في أساليب إدارة المخاطر التشغيلية. (اتحاد المصارف العربية،2006 ; 42).

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

المبحث الأول /عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

توطئة:

يلعب التحليل الاحصائي دورا هاما في البحث العلمي، فلديه القدرة على توفير الوقت والجهد للباحثين، فهو بمثابة خطوة رئيسية في استنتاج البيانات التي تم جمعها سواء كانت تمت بطريقة صحيحة او غير صحيحة فالنتيجة التي سيتوصل اليها البحث من خلال التحليل الاحصائي هي من ستحدد ذلك فقد أصبح التحليل الاحصائي أداة أساسية لا يمكن اجراء البحوث العلمية من دونه، مما أدى الى ظهور أساليب إحصائية متنوعة ومختلفة.

أولا. مقاييس البحث

اعتمدت البحث على مقياس ليكارت الخماسي (Likert) لغرض قياس مدى توافر متغيرات الدراسة، والجدول (1) يقدم توضيح تفصيلي حول هذه المقاييس، مع قيم (كرو نباخ ألفا) التي تقيس ثبات المقياس، ويتبين من الجدول (1) ان جميع القيم مقبولة من الناحية الإحصائية، وحسب رأي (Urasachi 2015:681)، الذي أشار ان اقل قيمة لمقياس (كرو نباخ ألفا) في العلوم السلوكية هي (0.60).

الجدول (1)

المقاييس المستخدمة في البحث مع قيم (Cronbach alpha)

المتغير	قيمة Cronbach alpha	الابعاد	عدد الفقرات	قيمة Cronbach alpha
	0.96	البيئة الرقابية	5	0.92
		الانشطة الرقابية	5	0.94

الرقابة والتدقيق الداخلي		المراقبة والضبط	6	0/96
المخاطر التشغيلية	0.95	توافر المناخ الملائم لأداره المخاطر المصرفية	5	0.91
		إجراءات الرقابة على للحد المخاطر المصرفية	5	0.94
		مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر المصرفية	5	0.92

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانيا: وصف أفراد العينة:

تضمنت عينة البحث دراسة خمسة مصارف، وكذلك استطلاع اراء عينة من المديرين والموظفين للمصارف في العراق وهي (مصرف الرافدين فرع كرادة مريم، مصرف الرشيد فرع الصالحية وفرع الكرخ وفرع وزارة الخارجية، بنك التنمية الدولي) وفيما يأتي، وصف أهم الخصائص التي يمتاز بها الافراد عينة البحث حيث تم توزيع (30) استمارة على مديري المصارف وموظفيها، وقد استرجعت (25) استمارة والجدول رقم (2) يوضح تفاصيل توزيع الاستمارات.

عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة والنسبة المئوية %

الجدول (2)

التفاصيل	الموزعة	المسترجعة	النسبة %
استبانة المدراء والموظفين	**30**	**25**	**0.83**

وفيما يأتي استعراض لخصائص افراد عينة البحث

أ – التوزيع حسب الفئة العمرية:

من الجدول رقم (3) نلاحظ ان اعلى نسبة من اعمار الموظفين والمدراء 40 سنة بلغت 48% بينما شكلت نسبة اعمار 30–40 سنة بلغت 40% بينما بلغت شكلت نسبة اعمار 30 سنة 12%

الجدول (3)

التوزيع حسب الفئة العمرية

التفاصيل	العدد	النسبة المئوية
اقل من 30	**3**	**%12**
30–40	**10**	**%40**
أكثر من 40	**12**	**%48**
المجموع	**25**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على استبانة الدراسة.

ب – التوزيع حسب المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (4) ان نسبة الموظفين من حملة شهادة البكالوريوس بلغت (76%) وهي تمثل اعلى نسبة تم حسابها، ثم تلتها النسبة (24%) والتي تمثل عن حملة شهادة الماجستير، ثم تلتها (0%) حملة شهادة الدكتوراه مما يعني من انها نسبة جيدة من الموظفين هم من يحملون شهادة البكالوريوس والماجستير ويتمتعون بدراية علمية جيدة، إذ إنها تعطي مؤشرا جيدا عن إجابات العينة لقدرتهم على فهم الأسئلة واستيعاب متغيراتها.

الجدول (4)

التوزيع حسب المؤهل العلمي

التفاصيل	العدد	النسبة %
البكالوريوس	**19**	**%76**
الماجستير	**6**	**%24**
الدكتوراه	**0**	**%0**
المجموع	**25**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على استبانة الدراسة.

جـ – التوزيع بحسب التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (5) ان نسبة الموظفين والمدراء من التخصص العلمي والذين حصلوا على التخصص العلمي في العلوم المالية والمصرفية (32%) وبذلك تحتل المرتبة الأولى من بين الفئات الأخرى، ثم تلتها الفئة الأخرى والتي بلغت نسبة (28%)، وقد بلغت الفئات الأخرى مثل المحاسبة (24%) وإدارة الاعمال (16%) وحسب التخصصات مما يعني ان نسبة كبيرة من الموظفين والمديرين يتمتعون بالخبرة المتراكمة قدر تعلق الامر بالتخصص العلمي

الجدول (5)

التوزيع بحسب التخصص العلمي

التفاصيل	العدد	النسبة %
علوم مالية ومصرفية	**8**	**%32**
أخرى	**7**	**%28**
المحاسبة	**6**	**%24**
أدارة اعمال	**4**	**%16**
المجموع	**25**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على استبانة الدراسة.

د – التوزيع حسب سنوات الخبرة:

توضح معطيات الجدول (6) ان الموظفين والمدراء الذين لديهم خدمة (16 سنة فأكثر) يشكلون نسبة (56 %) من عينة الدراسة حيث حققت هذه الفئة الخاصة بعدد سنوات الخبرة اعلى نسبة لها من بين فئات العينة الأخرى كذلك بلغت الفئة (11–15 سنة) نسبة (24%) لتحتل المرتبة الثانية من العينة، وقد بلغت الفئة (6–10 سنوات) نسبة (16%) من فئات العينة ثم تلتها (5 سنوات وأُقل) نسبة (4%) على التوالي.

الجدول (6)

التوزيع حسب سنوات الخبرة

التفاصيل	العدد	النسبة %
16 سنة فأكثر	**14**	**%56**
15-11 سنة	**6**	**%24**
10-6 سنوات	**4**	**%16**
5 سنوات وأقل	**1**	**%4**
المجموع	**25**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على استبانة الدراسة

هـ - التوزيع حسب المسمى الوظيفي:

من ملاحظة الجدول رقم (7) يتضح لنا ان النسبة الأكبر من الموظفين هم من يحملون عنوانهم الوظيفي (مدقق داخلي) بأعداد (15) حيث بلغت النسبة (60%) من الفئات لعينة الدراسة وبذلك تحتل المرتبة الأولى من بين الفئات الأخرى ثم تلتها الفئة من العنوان الوظيفي بعنوان مدير التدقيق الداخلي حيث بلغ العدد (7) لتحتل (28%) وهي النسبة الثانية التي تحتلها الفئات من عينة الدراسة ، ثم جاءت المسمى الوظيفي بعنوان رئيس قسم التدقيق الداخلي لتحتل المرتبة الثالثة حيث بلغت (3) بنسبة (12%) من فئات عينة الدراسة على التوالي .

الجدول (7)

التوزيع حسب المسمى الوظيفي

التفاصيل	العدد	النسبة %
مدقق داخلي	**15**	**%60**
مدير التدقيق الداخلي	**7**	**%28**
رئيس التدقيق الداخلي	**3**	**%12**
المجموع	**25**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على استبانة الدراسة.

الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل:

يلحظ في الجدول (8) الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة المستقل (الرقابة والتدقيق الداخلي)، علما انه تم الاعتماد على الوسط الحسابي الفرضي للمقياس والبالغ (3) أساسا لمعرفة مدى إدراك عينة الدراسة لمتغيرات البحث:

1. البيئة الرقابية: حقق بعد البيئة الرقابية وسطا حسابيا موزونا بلغ (4.38)، ان قيمة الوسط الحسابي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي، ويدل ذلك على البيئة الرقابية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة، ويدعم ذلك قيمة الانحراف المعياري كانت (87.60%) وهي قيمة عالية من وجهات نظر افراد عينة الدراسة بخصوص البعد المذكور، وبلغت شدة الدراسة (0.790)، وعلى المستوى التفصيلي حقق (X1) الذي يقيس جودة البيئة الرقابية، أعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (4.5) مما يدل على قوة إدراك عينة الدراسة لهذه الفقرة. وما يدعم ذلك ارتفاع قيمة الانحراف المعياري اذ بلغ (90.00%) وهي قيمة عالية تعكس انسجام إجابات افراد العينة، ولقد نالت فقرة شدة الإجابة حيث بلغت (0.889). وحقق السؤال (X5) الذي يقيس انجاز البيئة الرقابية لأعمالها بشكل متجدد اقل وسط حسابي اذ بلغ (4.25) وهذا يدل على ضعف تبني هذه الفقرة قيسا بباقي الفقرات الأخرى، وما يدعم قيمة الانحراف المعياري التي بلغت (85.00%) وهي قيمة عالية تدل على تقارب إجابات العينة، وحقق السؤال(X5) شدة الإجابة اذ بلغت (0.790).

2. الأنشطة الرقابية: بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد الأنشطة الرقابية (4.37). وان قيمة الوسط الحسابي اعلى من الوسط الفرضي، مما يعني ان الأنشطة الرقابية تسير بصورة صحيحة، ويدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري بلغت (87.32%) وهي قيمة عالية تدل على بعد تقارب وجهات النظر لعينة الدراسة بخصوص البعد المذكور، وبلغت شدة الإجابة (0.757). وعلى المستوى التفصيلي حقق السؤال (X8) الذي اعتمد المدراء في تقييم أداء العاملين في الأنشطة الرقابية اعلى وسط حسابي موزون إذا بلغ (4.5) مما يدل على قوة تبني هذه الفقرة من قبل مدراء المصارف عينة الدراسة، ولكن تميزت إجابات افراد العينة بنوع من التشتت، اذ بلغت قيمة الانحراف المعياري (90.00%) ولقد نالت فقرة شدة الإجابة اذ بلغت (0.889). وحقق السؤال (X7) اقل وسط حسابي اذ بلغ (4.25) وهذا يدل على ضعف تبني هذه الفقرة قياسا بباقي الفقرات الأخرى. وما يدعم ذلك قيمة الانحراف المعياري التي بلغت (85.00%) وهي قيمة قليلة تدل على قوة تقارب إجابات العينة ولقد حقق السؤال شدة أجابه بلغت (0.785).

3. المراقبة والضبط : حقق بعد المراقبة والضبط وسطا حسابيا موزونا بلغ (4.02) أن قيمة الوسط الحسابي أعلى من الوسط الحسابي الفرضي ، وهذا يدل على قوة شعور أعضاء عينة الدراسة بالتوجه الأخلاقي للمدير ، ويدعم ذلك أن قيمة الانحراف المعياري كانت (78.73%) وهي قيمة قليلة تدل على قوة تقارب وجهات نظر عينة الدراسة بخصوص البعد المذكور وبلغت شدة الإجابة (0.984) ، وعلى المستوى التفصيلي حقق السؤال (X14) الذي يقيس انتقاء المدير لألفاظه وعدم تكبره أعلى وسط حسابي موزون أذ بلغ (4.25) مما يدل على قوة تبني هذه الفقرة من قبل مدراء المصارف عينة الدراسة ، وما يدعم ذلك هو انخفاض في قيمة الانحراف المعياري (85.00%) وهي قيمة قليلة تعكس انسجام إجابات افراد العينة ، ولقد نالت هذه الفقرة شدة إجابة بلغت (0.91) وحقق السؤالين (X13) و (X16) الذين يقيسان تبني المدير لسياسة الباب المفتوح أقل وسط حسابي أذ بلغ قيمة واحدة للسؤالين (3.85) وهذا يدل على ضعف تبني هذه الفقرة قياسا بباقي الفقرات الأخرى . وبلغت قيمة الانحراف المعياري للسؤالين قيمة مقدارها (77.00%) وحقق السؤال (X13) شدة اجابه بلغت (1.137) وحقق السؤال (X16) شدة إجابة أقل أذ بلغت (0.933).

الجدول (8)

الإحصاءات الوصفية لمتغير الرقابة والتدقيق الداخلي

البيئة الرقابية	الوسط الحسابي	شدة الاجابة	الانحراف المعياري
X1	4.5	0.889	%90.00
X2	4.45	0.954	%89.00
X3	4.4	0.754	%88.00
X4	4.3	0.571	%86.00
X5	4.25	0.786	%85.00
المؤشر الكلي	4.38	0.790	%87.60
الانشطة الرقابية	الوسط الحسابي	شدة الاجابة	الانحراف المعياري
X6	4.38	0.789	%87.60
X7	4.25	0.786	%85.00
X8	4.5	0.889	%90.00
X9	4.3	0.571	%86.00

X10	4.4	0.754	%88.00
المؤشر الكلي	4.37	0.757	% 87.32
المراقبة والضبط	الوسط الحسابي	شدة الاجابة	الانحراف المعياري
X11	4.02	0.985	%80.40
X12	4.2	0.894	%74.00
X13	3.85	1.137	%77.00
X14	4.25	0.91	%85.00
X15	3.95	1.05	%79.00
X16	3.85	0.933	%77.00
المؤشر الكلي	4.02	0.984	% 78.73

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (المخاطر التشغيلية):

يلحظ في الجدول (9) الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة التابع (المخاطر التشغيلية)، علما انه تم الاعتماد على الوسط الحسابي الفرضي للمقياس والبالغ (3) أساسا لمعرفة مدى إدراك عينة الدراسة لمتغيرات البحث:

1. توافر المناخ الملائم لأداره المخاطر المصرفية
2. إجراءات الرقابة الداخلية للحد من المخاطر المصرفية
3. مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر المصرفية

ثالثا: الإحصاءات الوصفية لمتغير المخاطر التشغيلية:

1. توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر المصرفية

بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر المصرفية (4.02) ان قيمة الوسط الحسابي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي ، وهذا يدل على تركيز المصارف عينة الدراسة على مبدأ توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر المصرفية عند اتخاذ قراراتها ويدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري اذ بلغ (80.40%) وهي قيمة عالية تدل على قوة تباعد وجهات نظر عينة الدراسة بخصوص البعد المذكور، وبلغت شدة الإجابة(0.985) وعلى المستوى التفصيلي حقق السؤال(Y3) الذي يقيس اتخاذ المصارف للقرارات الاستراتيجية اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (4.25) مما يدل على قوة تبني هذه الفقرة من قبل المصارف عينة الدراسة، وما يدعم ذلك انخفاض قيمة الانحراف المعياري اذ بلغ (85.00%) وهي قيمة عالية تعكس انسجام إجابات افراد العينة، ولقد نالت شدة الإجابة اذ بلغت (0.91) ، وحقق السؤالين (Y1) و (Y4) الذين يقيسان ميل المصارف نحو أنواع القرارات اقل وسط حسابي اذ بلغ (3.85) وهذا يدل على ان منتسبي المصارف يدركون ان المصارف تحتاج الى التركيز على القرارات الاستراتيجية وبلغت قيمة الانحراف المعياري للسؤالين (77.00%) وهي قيمة عالية تدل على ضعف تقارب إجابات العينة ولقد حقق السؤال (Y1) شدة إجابة بلغت (0.933) والسؤال (Y4) حقق شدة إجابة بلغت (1.137) .

2. إجراءات الرقابة الداخلية للحد من المخاطر المصرفية، بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد إجراءات الرقابة الداخلية للحد من المخاطر المصرفية (4.42) ، ان قيمة الوسط الحسابي اعلى من الوسط الحسابي الرفضي ، وهذا يدل على قوة تركيز المصارف على تميز الإجراءات والقرارات المتخذة للرقابة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية ، ولكن تميزت إجابات افراد العينة بنوع من التشتت ويدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري كانت (88.40%) وهي قيمة كبيرة تدل على ضعف تقارب وجهات نظر عينة الدراسة بخصوص البعد المذكور ، وبغلت شدة الإجابة (0.831) وعلى المستوى التفصيلي حقق السؤال (Y6) الذي يقيس وضع متطلبات إجراءات الرقابة الداخلية كأسبقية أولى اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (4.7) ، وما يدعم ذلك انخفاض قيمة الانحراف المعياري اذ بلغ (94.00%) وهي قيمة قليلة تعكس انسجام إجابات افراد العينة ، ولقد نالت فقرة شدة الإجابة اذ بلغت (0.47) ، وحقق السؤال (Y9) الذي يقيس تحمل إدارة المصارف مسؤولية الايداعات وان تضع في حسابها مصلحة الزبائن أولا اقل وسط حسابي اذ بلغ (4.15

) وكانت قيمة الانحراف المعياري (83.00%) وهي قيمة اقل تدل على وجود تشتت في إجابات المستجيبين ، ولقد حقق السؤال شدة إجابة بلغت (0.813) .

3.مقررات لجنة بازل3 حول المخاطر المصرفية : بلغ الوسط الحسابي الموزون لبعد مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر المصرفية (4.38) ، وان قيمة الوسط الحسابي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي ، وهذا يدل على تركيز مدراء المصارف على ان تكون قراراتهم ضمن مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر المصرفية ، ويدعم ذلك ان قيمة الانحراف المعياري بلغت (87.60%) وهي قيمة تدل على تقارب وجهات نظر عينة الدراسة بخصوص البعد المذكور ، وبلغت شدة الإجابة (0.789) وعلى المستوى التفصيلي حقق السؤال (Y12) الذي يقيس سعي إدارات المصارف لأن تكون قرارتها متوافقة مع مبدأ مقررات لجنة بازل 3 اعلى وسط حسابي موزون اذ بلغ (4.5) ، ما يدعم ذلك ارتفاع قيمة الانحراف المعياري اذ بلغ (90.00%) وهي قيمة عالية تعكس انسجام إجابات افراد العينة ولقد نالت فقرة شدة الإجابة اذ بلغت (0.889) ، وحقق السؤال (Y13) الذي يقيس سعي إدارات المصارف لأن تكون قراراتها تفوق توقعات مقررات لجنة بازل اقل وسط حسابي اذ بلغ (4.25) وهذا يدل على ان منتسبي المصارف يدركون ان إدارات المصارف تتبنى هذه الفقرة بصورة اقل من باقي الفقرات الأخرى وكانت قيمة الانحراف المعياري (85.00%) ، وحقق السؤال (Y13) شدة إجابة بلغت (0.786)

وعلى المستوى الكلي حقق متغير المخاطر المصرفية وسط حسابي موزون بلغ (4.27)، وان قيمة الوسط الحسابي اعلى من الوسط الحسابي الفرضي، مما يعني قوة توافر ابعاد المخاطر التشغيلية في مجتمع الدراسة، ما يدعم ذلك الانحراف المعياري الذي بلغ (85.46) وهي قيمة قليلة تدل على تقارب إجابات عينة الدراسة بخصوص المتغير الذكور. وبلغت شدة الإجابة (0.86).

الجدول (9) الإحصاءات الوصفية لمتغير المخاطر التشغيلية

توافر المناخ الملائم لأداره المخاطر المصرفية	الوسط الحسابي	شدة الإجابة	الانحراف المعياري
Y1	3.85	0.933	%77.00

Y2	3.95	1.05	%79.00
Y3	4.25	0.91	%85.00
Y4	3.85	1.137	%77.00
Y5	4.2	0.894	%74.00
المؤشر الكلي	4.02	0.985	%80.40
إجراءات الرقابة الداخلية للحد من المخاطر المصرفية	الوسط الحسابي	شدة الاجابة	الانحراف المعياري
Y6	4.7	0.47	%94.00
Y7	4.55	0.759	%91.00
Y8	4.3	1.174	%86.00
Y9	4.15	0.813	%83.00
Y10	4.4	0.754	%88.00
المؤشر الكلي	4.42	0.831	%88.40
مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر المصرفية	الوسط الحسابي	شدة الاجابة	الانحراف المعياري
Y11	4.45	0.954	%89.00
Y12	4.5	0.889	%90.00
Y13	4.25	0.786	%85.00
Y14	4.4	0.754	%88.00
Y15	4.3	0.571	%86.00
المؤشر الكلي	4.38	0.789	%87.60

المصدر: عداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج SPSS

المبحث الثاني

اختبار فرضيات البحث

اعتمد البحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار الفرضية التي انبثقت عن البحث وعلى النحو الاتي:

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى :

نصت الفرضية الرئيسة الأولى على انه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقابة والتدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية). ولقد تفرع عنها ثلاث فرضيات فرعية كما يلي :

1-لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البيئة الرقابية والمخاطر التشغيلية بأبعادها.

2-لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الانشطة الرقابية والمخاطر التشغيلية بأبعادها.

3-لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المراقبة والضبط والمخاطر التشغيلية بأبعادها .

يشير الجدول (10) إلى نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغيرات التابعة، وعلى النحو الآتي:

الجدول(10)

علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع / *المتغير المستقل*	توافر المناخ الملائم لأداره المخاطر المصرفية	إجراءات الرقابة على للحد المخاطر المصرفية	مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر المصرفية
البيئة الرقابية	*0.812	*0.918	*0.836
الانشطة الرقابية	*0.832	*0.903	*0.862
المراقبة والضبط	*0.921	*0.874	*0.932

*الارتباط معنوي بمستوى معنوية 1%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (10) ان هناك علاقات ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بمستوى 1% بين متغيرات الدراسة سواء على المستوى الفرعي او المستوى الإجمالي، فعلى المستوى الفرعي كانت اقوى علاقة ارتباط بين بعد المراقبة والضبط، وبعد مقررات لجنة بازل(3) حول المخاطر المصرفية حيث بلغت قيمة علاقة الارتباط بينهما (0.932) وهي علاقة معنوية عند مستوى (1%) بمعنى انه كلما ازدادت مقررات لجنة بازل (3) حول المخاطر المصرفية لمتخذ القرار، كلما ازدادت المراقبة والضبط في القرار المتخذ، فيما كانت اضعف علاقة على المستوى الفرعي بين بعد البيئة الرقابية وبعد توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر المصرفية اذ بلغت (0.812) وهي علاقة معنوية عند مستوى (1%). وعلى المستوى الكلي كانت اقوى علاقة بين بعد البيئة الرقابية والمخاطر التشغيلية .

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية :

نصت الفرضية الرئيسة الثانية على انه (**لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للرقابة والتدقيق الداخلي في المخاطر التشغيلية**). ولقد تفرع منها ثلاث فرضيات فرعية كما يأتي :

1-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للبيئة الرقابية في المخاطر التشغيلية.

2-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة للأنشطة الرقابية في المخاطر التشغيلية .

3-لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة للمراقبة والضبط في المخاطر التشغيلية.

الجدول (11) علاقة تأثير البيئة الرقابية في المخاطر التشغيلية

المتغير التابع / المتغير المستقل	المخاطر التشغيلية		قيمة (t) المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة ((F المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد (R2)
	α	β			
البيئة الرقابية	2.069	-0.104	-*7.241	*52.43	0.58

*معنوي بمستوى معنوية 1%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول (11) أعلاه انه إذا زادت البيئة الرقابية بمقدار وحدة واحدة سوف يقلل ذلك من المخاطر التشغيلية بمقدار (1.04) وهو تأثير معنوي عند مستوى (1%). لان بلغت قيمة (t) المحسوبة ومستوى معنويتها فقد بلغت (7.241−)، اما قيمة (f) المحسوبة التي تقيس معنوية انموذج الانحدار فقد بلغت (52.43) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%)، اما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.58) وهذا يعني ان البيئة الرقابية تفسر ما نسبته (58%) من التغيرات التي تطرأ في المخاطر التشغيلية، اما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج، وعليه يستدل البحث على رفض الفرضية الفرعية الأولى، بمعنى تؤثر البيئة الرقابية في المخاطر التشغيلية بشكل معنوي. ويبين الجدول (12) أدناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

الجدول (12) علاقة تأثير الأنشطة الرقابية في المخاطر التشغيلية

المتغير التابع / المتغير المستقل	المخاطر التشغيلية		قيمة (t) المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة ((F المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد (R^2)
	α	β			
الانشطة الرقابية	3.269	0.099−	6.952− *	52.43*	0.56

*معنوي بمستوى معنوية 1%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه انه كلما زادت الأنشطة الرقابية بمقدار وحدة واحدة يقلل ذلك من المخاطر التشغيلية بمقدار (0.099) وهو تأثير معنوي عند مستوى (1%)، لان قيمة (t) المحسوبة ومستوى معنويتها بلغت (6.952−)، اما قيمة (f) المحسوبة ومستوى معنويتها فتقيس انموذج الانحدار فقد بلغت (52.43) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%)، اما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.56)، وهذا يعني ان الأنشطة الرقابية تفسر ما نسبته (56%) من التغيرات التي تطرأ على المخاطر التشغيلية، اما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج، وعليه تسدل البحث على رفض الفرضية الثانية، بمعنى تؤثر البيئة الرقابية في المخاطر التشغيلية.

الجدول (13) علاقة تأثير الانشطة الرقابية في المخاطر التشغيلية

المتغير التابع / المتغير المستقل	المخاطر التشغيلية		قيمة (t) المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة (F) المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد (R^2)
	α	β			
الانشطة الرقابية	2.335	−0.083	−7.784*	59.51*	0.61

*معنوي بمستوى معنوية 1%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ان زيادة الأنشطة الرقابية بمقدار وحدة واحدة سيقلل من المخاطر التشغيلية بمقدار (0.083) وهو تأثير معنوي عند مستوى (1%) لأن قيمة (t) المحسوبة ومستوى معنويتها بلغت (7.784−) ، وان قيمة (F) المحسوبة ومستوى معنويتها والتي تقيس معنوية أنموذج الانحدار قد بلغت (0.595) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) ، اما قيمة معامل التحديد فقد بلغت (0.61) وهذا يعني ان الأنشطة الرقابية يفسر ما نسبته (61%) من التغييرات التي تطرأ على المخاطر التشغيلية ، اما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج ، وعليه يستدل البحث على رفض الفرضية الفرعية الثالثة ، بمعنى تؤثر الأنشطة الرقابية في المخاطر التشغيلية .

بعد ان تم باختبار الفرضيات الفرعية. سيتم اختبار الفرضية الرئيسة الثانية وبشكل إجمالي على النحو الآتي:

الجدول (14) علاقة تأثير الرقابية الداخلية والتدقيق الداخلي في المخاطر التشغيلية

المتغير التابع / *المتغير المستقل*	المخاطر التشغيلية		قيمة (t) المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة (F) المحسوبة ومستوى معنويتها	معامل التحديد (R^2)
	α	β			
الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي	2.640	−0.091	−7.613 *	* 57.961	0.60

* معنوي عند مستوى 1%.

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

اذا تغيرت الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المصارف عينة الدراسة بمقدار وحدة واحدة فأن ذلك يؤدي الى تقليل المخاطر التشغيلية بمقدار (0.091) وهو تأثير معنوي عند مستوى (1%) لأن قيمة (t) المحسوبة ومستوى معنويتها بلغت (7.613−) ، اما قيمة (F) المحسوبة ومستوى معنويتها والتي تقيس معنوية أنموذج الانحدار وقد بلغت (57.961) وهي قيمة معنوية عند مستوى (1%) ، اما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.60) هذا يعني ان الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي تفسر ما نسبته (60%) من التغيرات التي تطرأ في المخاطر التشغيلية ، اما النسبة الباقية فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج وعليه تستدل البحث على رفض الفرضية الرئيسية الثانية بمعنى تؤثر الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المخاطر التشغيلية .

الفصل الرابع

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد:

يبحث هذا الفصل ملخصا لأهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، وكذلك التوصيات المناسبة في ضوء ما توصل اليه البحث من نتائج، والتي تسهم في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في المصارف العراقية.

المبحث الأول

الاستنتاجات

وخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات وهي:

1- ان المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف التجارية نظراً لتشعب اعمالها واعتمادها على التقنيات الحديثة في تقديم خدماتها.

2- اثبتت نتائج التحليل ان نظام الرقابة والتدقيق الداخلي يساعد المدقق الداخلي على التركيز على موطن الضعف والمخاطر والانحرافات في أداء المصارف التجارية.

3- ان اغلبية افراد العينة اجمعوا واتفقوا على أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي في درء المخاطر التشغيلية ومجابتها.

4- ان قوة الرقابة والتدقيق الداخلي في المصرف يقلل من الخلل والانحراف التشغيلي.

المبحث الثاني

التوصيات

التوصيات التي خرج بها البحث فهي كما يأتي:

1-وضع نظام جيد وفعال للبيانات المحاسبية وتدريب العاملين عليه والتركيز على التأهيل العلمي والاهتمام بالتدريب المستمر في مجالات العمل الرقابي كافة والتدقيقي بشكل يجعل من الدور الذي يمارسه العاملين أكثر نجاحا وأكثر تأثيرا وفاعلية وانسيابية.

2-العمل على الاهتمام في وجود مدققين (مراجعين) داخليين لديهم مهارات فنية في أنظمة الحاسوب ولديهم الخبرة الكافية في عمليات المحاسبة والرقابة والتدقيق.

3- ضرورة قيام المصارف بالاهتمام بكوادر قسم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وتدريب العاملين في هذا القسم لما للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي من دور في الحد من المخاطر التشغيلية.

4- العمل على وضع الإجراءات الرقابية اللازمة والضرورية للتغلب والسيطرة على الاثار السلبية للمخاطر.

5-العمل على تقويم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والدقيق الداخلي وفقا لتحقيق الأهداف عن طريق تنظيم الضوابط العامة للأعمال وفعاليتها.

المصادر

المصادر: –

أولا: المصادر العربية:

أ. القران الكريم

ب. الكتب:

1. إبراهيم، فاطمة احمد موسى ، 2018 ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، جامعة قاصدي الجزائر.
2. إبراهيم، فاطمة احمد موسى، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، جامعة غزة، 2016.
3. أبو كميل، سعيد محمد، (2011) تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
4. اراس، محمد سعيد وعثمان أمين أحمد، (2013) الرقابة المالية والتدقيق بين النظرية والتطبيق
5. ايدروج، جمال، (2001) تقييم وتسيير خطر القرض في البنك تجاري في البنك الوطني الجزائري، جامعة الجزائر.
6. بطورة، فضيلة ، 2006 ، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير.
7. بن ساسي، قريش ، محمد الصغير، الياس ،2005: الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي الجزائري.
8. بو عبدلي، أحلام، ثريا سعيد، (2015) أدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلة الجزائرية، عدد 3 ، ديسمبر 2015.
9. بوتين، محمد ، 2009 ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.
10. الجيوسي، محمد رسلان، وجاد الله، جميلة،2008، الإدارة علم وتطبيق، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان.

11. الخيسي، عبد الباسط، (2013: 35) مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة ، فلسطين ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 1 (1)، 191-234.

12. الذنيبات، علي عبد القادر (2010) تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق. المكتبة الوطنية، عمان.

13. الكراسنة، إبراهيم، (2006) أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

14. لطفي، أمين، السيد أحمد، 2006 ،المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية ص382 – 384

15. لطفي، امين، دراسات تطبيقية في المراجعة الإسكندرية: الدار الجامعية (2009).

16. الوردات، خلف عبد الله، (2006) التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

17. الوردات، خلف عبد الله، (2014: 313) دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن (IIA). ط1 ، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

ثالثاً :- الرسائل والاطاريح

1. الجابري، محمد، (2014 :14) تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

2. الحسين، محمد عوض الكريم (2011) المخاطر التشغيلية في جهاز المصرف السوداني ندوة بنك السودان المركزي، جامعة الجزيرة .

3. خضراوي نعيمة، 2008 ، إدارة المخاطر البنكية، جامعة محمد الخيضر، بسكرة.

4. شنوف، شعيب ، 2006 ، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، جامعة الجزائر، الجزائر.

5. شيتور، علي ، 2013 ، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

6. عبد الصمد، عمر علي، 2008 ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية.

7. هواريبه، مبسوط، 2016 ،سيدي بلعباس، فعالية التدقيق في ظل تطبيق المعايير المالية والمحاسبية الدولية في الجزائر دراسة عينة لمعدي القوائم المالية ومدققي الحسابات / جامعة جيلالي ليابس/ كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية.

رابعا: – المجلات

1. الرمحي، زاهر عطا، (2004) أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، مجلة جامعة عمان العربية، الأردن .
2. الزدجالي، حمود بن سنجور، (2002: 43) إثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، ع 257.
3. السيقلي، محمد صالح، (2005: 10) المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية.
4. الصبان، محمد سمير، (2003) نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. الصحن، عبد الفتاح، السريا محمد السيد، 2004 الرقابة والمراجعة الداخلية، الجامعية، مصر
6. الصواف، محمد حسين علي (2011)، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، مجلة التقني، العدد (9) مارس، ص 1–21.
7. طوقان، أمية، 2006 ، استعدادات المصارف الأردنية لتطبيق معايير بازل2 ، اتحاد المصارف العربية، لبنان،العدد306.
8. العامري ، محمد علي شيبان ، 2018 ، رئيس مجلس ادارى مهارات النجاح، الرياض، المملكة العربية السعودية.

9. عباس، انس عبد الباسط، (2011)، إدارة الاعمال وفق منظور معاصر، عمان، الأردن
10. عبد ربه، رائد محمد، 2009 ، المراجعة الداخلية، دار الجنادرية، عمان، مملكة الأردنية الهاشمية
11. علي، عبد الوهاب نصر، شحاته السيد، السيد نجيب، عادل 2003 / دراسات في المراجعة المتقدمة، مصر.
12. العمري، أحمد محمد وعبد الغني، فضل عبد الفتاح (2006) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية ". المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، 2، (3).
13. الغنودي، عيسى عبد الله ،2020: 6، إمكانية تبني إطار. COSO، للرقابة الداخلية لتفعيل نظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية.
14. فريهان، عبد الحفيظ يوسف، 2008، إدارة المخاطر المصرفية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء.
15. الفين ارنيز، جيمس لوبك (2002)، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الدسيطي، الرياض، دار المريخ
16. القطناني، خالد محمود حسن، (2005) الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة، دراسة تحليلية في المصارف التجارية في الأردن، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
17. كافي، مصطفى يوسف، (2014) تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
18. مفتاح صالح، معارفي فريدة :2007 دراسة المخاطر الائتمانية تحليلها وقياسها وادارتها والحد منها.
19. منصور، عاصم محمد عمران، 2017 ، (مدى فعالية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف السودانية)، جامعة الجزيرة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، قسم المحاسبة والتمويل.
20. مهدي، ثامر محمد،2010 ، إثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
21. اليعقوب، فيحاء عبد الله:2006 ، التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي، دراسة تطبيقية على منشأت الاعمال في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

خامسا: – المنظمات والجمعيات:

1. امانة مجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية / اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مفهوم المخاطر التشغيلية، صندوق النقد العربي أبو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة
2. امانة مجلس محافظي المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012، اللجنة العربية للرقابة المصرفية / صندوق النقد العربي 2014. / (مبادئ بازل الأساسية).
3. لجنة المنظمات الراعية (2013)، الرقابة الداخلية – الأطار المتكامل.
4. لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (2013)، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، الرقابة الداخلية وأداره المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2019 OECD.
5. المفوضية الأوروبية 2014 ، مجموعة أنظمة الرقابة الداخلية العامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الطبعة الثانية، المفوضية الأوروبية. http://ec.europa.eu/budget/pic/lip/book/compendium/HTML/index.html
6. الملتقى الوطني الثاني حول: الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية الدروس المستفادة من الآزمة المالية العالمية، يومي 08-09 نوفمبر 2015، دور التدقيق الداخلي في أدارة المخاطر المصرفية.

المصادر الأجنبية: -

1. Abu-Musa، A. (2008) Information technology and its implications for internal auditing: An empirical study of Saudi organization. Managerial Auditing Journal، 23 (5) ، 438-466.
2. Al-Qudah & Ahmed G.M. (2011). The Impact of Accounting Information System on Effectiveness of Internal Control in Jordan Commercial Bank "Field Study", Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 2 (9), 365-377.
3. Fadzil, Faudziah Hanim, Hasnah Haron, and Muhamad Jantan. 2005. Internal auditing practices and internal control system. *Managerial Auditing Journal*.
4. Framwar K, AICPA, N.J.1992. Committee of sponsoring Organization of the Treadway Commission Internal Control Integrated.
5. Hagerman، H.، Kinney، W.، and Kiting، K. (2008). Internal audit handbook. (Z. Keil، Trans.). Springer-Verlag Berlin Heidelberg، USA.
6. Hall, J. (2011) Accounting information systems, (7^{th} ed), Mason: Cengage Learning.
7. Hussein al-zeaud , Al al-bayt University . Management Support and its impact on Performance of Internal Auditors at Jordanian Public Industrial Shareholding Companies.AL-Shbiel& AL-Zeaud (2012).
8. James A. Hall, (2011), information technology auditing and assurance, third edition, South-Western, Cengage Learning.
9. Kagermann، H.، Kinney، W.، and Kiting، K. (2008). Internal audit handbook. (Z. Keil, Trans.). Springer-Verlag Berlin Heidelberg, USA.

10. Ken cerine (29-2-2016)، "Key Components of Internal Controls" ceriniandassociates.
11. Moeller R. Robert. (2013). Executive's guide to Coso internal controls: understanding and implementing the new framework. John Wiley & Sons.
12. Saidu Badara. (2013). Impact of Effective Internal control system on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level. Journal of social and development Sciences. AMH International, Vol.4(1), pages 16-23.
13. Stiliani Siopi, 2007. Technological Educational Institute of Central Macedonia, Greece. Risk Management and Internal Audit: Evidence from Greece.

الملاحق

ملحق (1) أسماء السادة محكمي أداة الدراسة (الاستبانة)

ت	اللقب	الاسم	الاختصاص	مكان العمل
1	أستاذ مساعد	د. امير علي خليل	إدارة مصارف	جامعة كربلاء
2	أستاذ مساعد	د. جنان مهدي شهيد	إدارة منظمة وسلوك تنظيمي	جامعة كربلاء
	استاذ مساعد	د. حيدر عباس الجنابي	أسواق مالية	جامعة كربلاء
3	أستاذ مساعد	د. عادل عبد الحسين الجنابي	إدارة استراتيجية وسلوك تنظيمي	جامعة كربلاء
5	أستاذ مساعد	د. محمد وفي عباس الشمري	محاسبة كلفة وإدارية	جامعة كربلاء
6	أستاذ مساعد	د. هدير خيون عاشور	إدارة مصارف	جامعة كربلاء

*تم الترتيب حسب الحروف الابجدية واللقب العلمي.

ملحق (2) مجموعة من المصارف الحكومية العراقية

ت	اسم المصرف
1	مصرف الرافدين / فرع كرادة مريم
2	(مصرف الرشيد) فرع الصالحية / فرع وزارة الخارجية / فرع الكرخ)
3	بنك التنمية الدولي

ملحق (3) أداة الدراسة (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية / الدبلوم العالي

السيد المحترم الدكتور....

نهديكم اطيب تحياتنا:

الاستبانة التي بين ايديكم، صممت كأداة لإنجاز البحث الموسوم (تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي للحد من المخاطر التشغيلية في المصارف العراقية)

وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية، والتي تهدف من خلالها استطلاع أراءكم حول الفقرات التي تتضمنها، يرجى الإجابة على جميع الأسئلة علما ان اجابتكم ستستعمل لأغراض هذا البحث فقط، راجين الاستفادة من خبراتكم في هذا المجال وقراءة العبارات وأبداء الرأي حول الابعاد والفقرات الواردة في الاستبانة.

نشكر تعاونكم معنا من خلال تخصيص جزء من وقتكم الثمين في الإجابة على هذه الاستمارة، هذا ونثمن دوركم وآرائكم وهي موضع الاعتزاز والتقدير.

المشرف

الأستاذ المساعد الدكتور/ حامد محسن جداح

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.

الباحثة

الطالبة: صبا صبيح جمال

دبلوم عالي \ إدارة مصارف

جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.

المحور الأول: المعلومات الشخصية

الأسئلة العامة والبيانات عن خصائص افراد العينة (عينة البحث) يرجى وضع علامة(✓) في المربع المناسب لكل فقرة

1- الفئة العمرية

☐ أقل من 30 ☐ من30-40 ☐ أكثر من 40

2- المؤهل العلمي

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3- التخصص العلمي

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ إدارة اعمال ☐ أخرى

4- سنوات الخبرة

☐ 5 سنوات واقل ☐ 6-10سنوات

☐ 11- 15 سنوات ☐ 16 سنة فأكثر

5- المسمى الوظيفي

☐ مدقق داخلي ☐ مدير التدقيق الداخلي

☐ رئيس التدقيق الداخلي

الجزء الثاني / متغيرات الدراسة:

أولا: المتغير المستقل (الرقابة الداخلي

الرقابة الداخلية: الرّقابة الدّاخليّة هي الضّوابط الداخليّة التي يضعها أعضاء مجلس إدارة مُنشأة أو منظمة بهدف حمايتها، وضمان تحقيق أهدافها على عدّة مستويات متداخلة، وتقليل المخاطر التي من المتوقّع أن تتعرّض لها المنشأة، وتجنّبها بأقل الأضرار الممكنة، وتحفيز الموظّفين على الالتزام بسياستها ولوائحها وقوانينها التي تضعها لتحقيق هذه الغايات.

وتتكون الرقابة الداخلية من الابعاد الاتية:

أ. البيئة الرقابية: تتضمن السياسات والاجراءات التي تعكس توجهات الادارة العليا ومجلس الإدارة حول الرقابة وأهميتها بالنسبة للشركة، وتشكل القاعدة الاساسية والمضلة لباقي المكونات الرقابية الأخرى.

ت	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
1	تهتم الإدارة العليا في المصارف بالتقارير الصادرة عن لجان التدقيق الداخلي.					
2	تقوم إدارة المصارف باعتبار مبدأ الرقابة مسؤولية كافة الافراد العاملين فيه.					
3	تقوم إدارة المصارف باطلاع كافة الموظفين على ادوارهم بطريقة واضحة ومكتوبة والقيام بأدوارهم ضمن عمليات الرقابة الداخلية.					

4	اهتمام إدارة المصارف بالقيام بأجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسية العامة.					
5	عند اجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي يتم استشارة لجان التدقيق.					

ب- الانشطة الرقابية: هي السياسات والاجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الادارة واتخاذ

الاجراءات اللازمة للتصدي للمخاطر وتحقيق الاهداف التي وضعتها المنشأة مسبقا.

ت	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
6	تستخدم إدارة المصارف التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية.					
7	تحرص الإدارة العليا في المصارف على تطبيق مبدأ فصل المهام والوظائف.					
8	تساهم التقارير الدورية المقدمة لأداره المصرف في نجاح إجراءات الرقابة.					
9	تشتمل التقارير الرقابية للمصارف توصيات ومقترحات والتعديلات للتقويم والمعالجة.					
10	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة.					

ج- المراقبة والضبط :هي التقييم الدوري والمستمر لمختلف مكونات الرقابة الداخلية من قبل الادارة

لتحديد فيما إذا كانت تعمل بالشكل المطلوب، وتحديد الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب

وتحديد مواطن الضعف في النظام الرقابي المتبع.

ت	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
11	يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء مهم من الواجبات اليومية.					
12	يتمتع الموظفين في قسم الرقابة والتدقيق الداخلية بالاستقلالية والحيادية.					
13	تساهم استقلالية المدقق الداخلي في تحسين وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية.					
14	تستخدم نتائج تقارير الرقابة الداخلية والأداء في معالجة الأخطاء والقصور وتطوير العمل.					
15	يتمتع موظفين الرقابة الداخلية بكامل الصلاحية لغرض الوصول لكافة السجلات والوثائق.					
16	يتمتع موظفين قسم الرقابة والتدقيق الداخلية بالتأهيل العلمي والخبرة في هذا المجال.					

ثانيا: – المتغير التابع (المخاطر التشغيلية)

المخاطر التشغيلية: هي مخاطر حدوث خسائر نتيجة عدم التكييف او ضعف في الإجراءات والخسائر الناتجة عن تقصير العمال او الموظفين او الى ضعف الرقابة الداخلية او تلك الناجمة عن الاحداث الخارجية.

وتتكون المخاطر التشغيلية من الابعاد التالية:

أ –توافر المناخ الملائم لأداره المخاطر المصرفية: يعني موافقة مجلس إدارة البنك على الإستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان وتتضمن الإستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان.

ت	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
1	يحتوي البنك على وحدة إدارة مخاطر مستقلة ومحايدة.					
2	يتبع البنك سياسة التنويع أي عدم التركيز على زبون معين او قرض معين ويمكن الاعتماد على سيرة الزبون لمعرفة مدى إيفاء بالالتزامات عند منحه الائتمان.					
3	يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توفرها لمنح هذه القروض.					

4	وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر المحتملة في المصرف والتي يمكن التعرض لها.						
5	يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة ومدى قانونية وكفاية هذه الضمانات قبل قبول طلب الائتمان.						

ب- إجراءات الرقابة للحد من المخاطر المصرفية: أي يتعين ان تكون لدى المصرف استراتيجية لأداره المخاطر يتم اعتمادها من قبل مجلس الادارة ويوضح بها قدرة تحمل لتحديد مستوى المخاطر التي يمكن حدوثها، ووضع نظام مناسب لتحليل وقياس المخاطر مع الأخذ بطبيعة وحجم عمليات المصرف بهدف تقييم مختلف هذه المخاطر، البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة، قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر.

ت	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
6	يتنبأ المصرف بمخاطر الخدمات الجديدة التي ينوي المصرف القيام بها الكترونيا لغرض تحديد الإجراءات الرقابية الكفيلة للحد من هذه المخاطر.					
7	يوجد تعاون بين قسم الرقابة وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية من اجل تحسين عملية إدارة المخاطر					

8	تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر					
9	استخدام المدقق الداخلي للتقنيات الحديثة تساعده في استكشاف مخاطر التشغيل					
10	هناك اتصال مباشر بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة لغرض مساعدة المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع مخاطر التشغيل					

ج- مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر المصرفية: اعتماد تطبيق المعايير الدولية الخاصة بكفاية رأس المال للمصارف واستنادا للمادة (16) من قانون المصارف، واتخاذ التدابير اللازمة لتطوير ممارسة الرقابة على الصيرفة والسيولة المصرفية لدى الجهاز المصرفي.

ت	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	أوافق الى حد ما	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
11	هناك ضرورة لإدراك واسع لدى المدققين الداخليين بأهمية تطبيق متطلبات بازل3.					
12	يساعد الالتزام بمتطلبات بازل 3 من قبل المصارف على المحافظة على الملائمة المالية للمصرف.					

13	الدعامة التحوطية التي اضافتها بازل 3 لرأس المال ساعدت في زيادة صلابة المصرف في مواجهة المخاطر.					
14	يأخذ مراقب الحسابات بعين الاعتبار مدى التزام المصارف بمتطلبات بازل3 عند قيامة بالعملية التدقيقية.					
15	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في نسبة كفاية رأس المال.					

Abstract:

The aim of the current research is to study the effect of control and auditing in reducing operational risks in Iraqi commercial banks. Karadat Maryam Branch (and Al-Rasheed Bank (Salhiya Branch, Karkh Branch, and the Ministry of Foreign Affairs Branch), and the International Development Bank. 25 questionnaires were retrieved from the distributed questionnaires.

The research used the statistical program SPSS. The research reached the most important conclusion that control and internal audit play a major role in preventing and responding to operational risks. Moreover, the most important recommendations are the need for commercial banks to put in place the necessary supervisory procedures to overcome and control the negative effects resulting from operational risks, as well as to evaluate the efficiency and effectiveness of the internal control system and internal audit together. In order to achieve the required objectives by regulating the general controls of banking business and activities and their effectiveness. The research also recommends the need for banks to pay attention to the cadres of the internal control and internal audit department, and to train the workers in this department, because of the role of internal control and internal auditing in reducing operational risks.

The Republic of Iraq
Ministry of higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences

The Impact of Internal Control and Auditing on Operational Risks in Iraqi Banks

(Applied study on a sample of Iraqi banks)

High diploma thesis submitted to the Board of the College of Administration and Economics / University of Kerbala, which is part of the requirements for obtaining a High Diploma degree in banking management

Progressed by

Saba Sabeh Jamal

Supervised by

A. P. Dr. Hamid Mohsin Jadah

2022